الصفقة الكبرى

التمويل في فلسطين بين الشعار والتطبيق

دراسة حول واقع تطبيق التزامات الصفقة الكبرى في فلسطين

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

مايو 2025

الصفقة الكبرى: التمويل في فلسطين بين الشعاروالتطبيق

دراسة حول و اقع تطبيق التزامات الصفقة الكبرى في فلسطين

جدول المحتويات

جدول المحتويات 1

تقديم 4

ملخص 5

خلفية الدراسة 6

منهجية الدراسة 7

جمع البيانات 7

تحديات الدراسة 8

الإطار النظري 9

واقع التمويل 10

الفرق بين التمويل الإنساني والتنموي 10

مصادر التمويل 11

حجم التمويل الإنساني 11

الفجوة التمويلية 13

تفاوت التمويل 13

التمويل في فلسطين 15

حول الصفقة الكبرى 17

التزامات الصفقة الكبرى 18

المراجعة الأولى للصفقة الكبرى 18

ملاحظات على الصفقة الكبرى 20

الصفقة الكبرى في فلسطين 21

واقع الصفقة الكبرى في فلسطين 23

1. الشراكات مع الممولين 23

1.1 نوعية العلاقات 23

1.2 الشراكة الاستراتيجية 24
1.3 إشراك المؤسسات في المشاريع..... 24
الخلاصة 25
2. التمويل 25
2.1 حجم التمويل..... 26
2.2 جودة التمويل 26
2.3 تمويل الاستجابة للطوارئ 27
الخلاصة 28
3. القدرة الذاتية للمؤسسات 29
3.1 التطوير التنظيمي..... 29
3.2 تمويل بناء القدرات..... 30
3.3 معايير الجودة 31
الخلاصة 31
4. التنسيق والتكامل..... 32
4.1 المشاركة في تنسيق العمل الإنساني..... 32
4.2 قيادة العمل الإنساني 32
4.3 الاستجابة التعاونية والتكميل..... 34
الخلاصة 34
5. السياسات العامة والتأثير والظهور 34
5.1 التأثير على السياسات..... 35
5.2 الدور في التقرير والاتصالات 36
الخلاصة 36
6. المشاركة..... 37
6.1 مشاركة المتضررين في الاستجابة الإنسانية 37
الخلاصة 37
نظرة عامة..... 38
تحديات الصفقة الكبرى في السياق الفلسطيني 39
ضعف المعرفة بالصفقة الكبرى..... 39
حساسية الوضع الفلسطيني..... 40
تأثير الاحتلال الإسرائيلي 41

تأثير السلطة الفلسطينية والانقسام وتقلص الفضاء المدني الفلسطيني 42
تشظي المجتمع المدني الفلسطيني 43
ضعف التزام المانحين 43
تشتت جهود التوطين 44
غياب المشاركة الحقيقية 44
هَوْل الحاجة وضعف التمويل 46
فرص الصفقة الكبرى في السياق الفلسطيني 46
خطوات على طريق التوطين 46
مجتمع مدني ذو خبرة 47
إيمان بضرورة التغيير 47
التوصيات 48
الملحقات 52
المقابلات المعمقة 52

تقديم

يسعدنا ويشرفنا في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO أن نضع بين أيديكم هذه الدراسة البحثية والتي تعد الأولى من نوعها حول واقع تطبيق التزامات الصفقة الكبرى في فلسطين.

لقد هدفت الدراسة إلى توضيح مفاهيم الصفقة الكبرى من حيث النشأة والمراجعات التي تمت عليها وواقع تطبيق التزاماتها في فلسطين، وتسعى الشبكة من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التزامات الموقعين على الصفقة الكبرى ومدى تطبيقها. بالإضافة إلى الوقوف على التحديات التي تواجه كل من المنظمات الأهلية والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالعمل الإنساني بحيث يمكن دراسة هذه التحديات بعمق وكيفية مواجهتها أو التعامل معها حتى تُسهم في تكوين بيئة ممكنة للعمل الأهلي في فلسطين.

كما سعت الدراسة لاستكشاف الفرص المتاحة التي يمكن الاستفادة منها والبناء عليها لتعزيز تطبيق التزامات الصفقة الكبرى في فلسطين، مع تحديد المتطلبات المتوقعة من المانحين والمنظمات الأهلية لتحقيق ذلك من أجل الوصول للتطبيق الفعلي لالتزامات الصفقة الكبرى ونشر المفاهيم المرتبطة بها لدى المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

وتضع الشبكة هذه الدراسة بين أيدي العاملين في المجال الإنساني والمهتمين من أجل الاستفادة منها في تحسين جودة العمل الإنساني والاستجابة الإنسانية الممكنة للمنظمات الأهلية والمحلية، كما تدعو كافة الجهات الموقعة على الصفقة على الإيفاء بالتزاماتهم من أجل المضي قدما في تعزيز محلية وتوطين الاستجابة الإنسانية.

لقد تم إصدار هذه الدراسة ضمن مشروع "الشراكة الاستراتيجية 2"، المنفذ من قبل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بالشراكة مع مؤسسة أكشن ايد- فلسطين وبتمويل من الحكومة الدنماركية.

ونتوجه بالشكر لكافة أعضاء شبكة المنظمات الأهلية والقطاعات المختلفة ضمن إطار الشبكة والجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المحلية المختلفة على الجهد الكبير الذي بذلوه من خلال المشاركة في الاستبيانات والمقابلات وورش العمل والتي أثرت الدراسة ورفعت من قيمتها.

وفي الختام نود أن نتقدم بجزيل الشكر للفريق الاستشاري لشركة رود ماب الممثل في السادة وليد النباهين وزكريا السلوت على الجهد المبذول في إعداد هذه الدراسة البحثية القيمة.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

ملخص

تسعى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية من خلال هذه الدراسة لتسليط الضوء على الالتزامات المترتبة على الصفقة الكبرى ومدى تطبيق هذه الالتزامات وأثرها على الواقع الفلسطيني. وتطمح هذه الدراسة للوقوف على التحديات التي تؤثر على تطبيق التزامات الصفقة الكبرى وكيف يمكن مواجهتها أو التعامل معها بحيث تُسهم في تكوين بيئة ممكنة للعمل الأهلي في فلسطين.

وقد بدأ العمل في هذه الدراسة منذ أغسطس عام 2023 إلا أنها توقفت بسبب حرب الإبادة على غزة ثم استُكملت في شهر يونيو 2024 لتعطي منظوراً فريداً يعكس الوضع قبل وأثناء الحرب على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.

اعتمدت الدراسة على منهجية مختلطة تجمع ما بين البيانات الكمية والنوعية لتسليط الضوء على الجوانب المختلفة لأبعاد التزامات الصفقة الكبرى معتمدة في ذلك على إطار التكييف المحلي (التوطين) لقياس مدى تطبيق المانحين للالتزامات المترتبة على التوقيع على الصفقة الكبرى. وقد تم استخدام استبانة لقياس ذلك على مستوى المؤسسات الأهلية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى مجموعة من المقابلات المعمقة مع ممثلي المؤسسات الأهلية والدولية وبعض المانحين الموقعين على الصفقة الكبرى. لقد واجه العمل في هذه الدراسة تحديات جمة في جمع المعلومات نظراً لشُحّها وضعف المعرفة بالصفقة الكبرى، إضافة للتعقيدات المرتبطة بجمع البيانات أثناء الحرب على غزة والعدوان على الضفة الغربية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق الصفقة الكبرى في السياق الفلسطيني ضعيف وبحاجة للكثير من العمل مع المانحين والمؤسسات الدولية لإجبارها على تطبيق التزاماتها وتحقيقها بشكل فاعل على أرض الواقع ونقلها من مجرد شعار إلى تطبيق وممارسة عملية.

وفي هذا الصدد؛ خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي تتعلق بأبعاد الصفقة الكبرى بحيث تقدم مجموعة من الخطوات العملية لإرشاد مجتمع المانحين والمؤسسات الدولية والمؤسسات الأهلية العاملة في فلسطين لتحقيق الاستفادة القصوى من الصفقة الكبرى. وكان من أهم التوصيات ما يلي:

- العمل على دعم المؤسسات الأهلية المحلية وتعزيز قدرتها على البقاء والاستمرار كشرط أساسي لدعم صمودها أمام التمويل المشروط.
- الاهتمام بقضايا مساءلة المانحين انبثاقاً من التزامات الصفقة الكبرى، على أن تكون هذه المساءلة على المستوى الوطني والتمثيلي للمؤسسات الأهلية.
- إيجاد إطار عمل ذو صلاحيات قادرة على مراجعة آليات وشروط التمويل المقدم للمؤسسات الأهلية.
- العمل على تعزيز العناصر الفاعلة والمكونات الحافزة في المجتمع المدني الفلسطيني لتعزيز التوطين.
- في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة وتغوّل الاحتلال الإسرائيلي، نوصي بالعمل بجدية وسرعة على استعادة المؤسسات الأهلية لقدراتها ومقدراتها ودورها في العمل المجتمعي.
- العمل على برمجة وتصميم التدخلات بناء على تحديد واقعي للاحتياجات وبشكل يستجيب لها على المديات القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- العمل على تحديد المخاطر المتعلقة بالعمل المجتمعي ودراسة مكثفة لها في القطاعات المختلفة وتعزيز جهود المؤسسات في ذلك.

خلفية الدراسة

منذ إطلاق الصفقة الكبرى عام 2016 ومع امتدادها أفقياً وعمودياً؛ زاد اهتمام مجتمع العمل الأهلي عبر العالم بها. متطلعين إلى نتائجها الموعودة وآثارها المرجوة لتحسين وضع العمل الإنساني وتشكيل رافعة له تؤدي إلى جَسر فجوة التمويل وتعزيز جهود العمل الإنساني وتوطينها.

وقد امتدت الصفقة الكبرى أفقياً عبر ازدياد المانحين والمؤسسات الدولية المتبنين لها والموقعين عليها. كما أنها امتدت عمودياً من خلال إصدار التزاماتها وتشكيل اللجان المرجعية والفرعية التي توضح تفاصيلها وترسم سياساتها وعقد المراجعة الأولى لها وتعديل بعض من مساراتها لإضفاء طابع عملي عليها وقابل للقياس.

مع كل هذه التغييرات كان هناك سؤال واحد يتبادر للأذهان ألا وهو "ما أثر الصفقة الكبرى على التمويل الإنساني؟". وفي تعقيدات الوضع الفلسطيني؛ كان السؤال يتعدى ذلك ليصبح: "إلى أي مدى انعكست التزامات المانحين ضمن الصفقة الكبرى على واقع التمويل الإنساني في فلسطين؟ وإلى أي مدى يؤثر الواقع الفلسطيني المعقد في تطبيق الصفقة الكبرى؟".

تقول السيدة تيري بولاتا[1] من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون: "بعد القمة الإنسانية عام 2016؛ تم الاتفاق بين المانحين على أن يكون 25% من التمويل عبر المؤسسات الأهلية. ولكن لا يوجد تقرير يوضح مدى التزام المانحين بهذه النقطة".

وقد حملت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على عاتقها البحث عن إجابات لهذه الأسئلة. وهو جهد بنّاء وريادي غرضه استكشاف أحوال بيئة العمل الأهلي ومعرفة الظروف الممكنة له وكيف يمكن تعزيزها، واستكشاف المثبطات والمؤثرات السلبية عليه ومعرفة كيف يمكن علاجها أو على الأقل التخفيف من حدتها.

ويعد هذا الجهد ضمن نطاق رؤية الشبكة كمؤسسة مظلية للعمل الأهلي لتطوير بيئة العمل الأهلي في فلسطين وتشكيلها بما يخدم الأجندة الوطنية. كما يعتبر امتداداً لعمل الشبكة ضمن السنوات الماضية على دراسة واستكشاف واقع العمل الأهلي ومعرفة مشاكل هذا الواقع وبالتالي رسم سياسات تنتهي بتدخلات واضحة لمعالجة هذه المشاكل والتغلب عليها.

وقد تعاونت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية مع منظمة "أكشن ايد – فلسطين" لدراسة تطبيق التزامات الصفقة الكبرى ومعرفة مدى التزام المانحين العاملين في فلسطين بالصفقة وكيفية تطبيقها على الواقع. إضافة إلى اكتشاف التحديات أو العوائق التي تحول دون تطبيق هذه الالتزامات وسبر أغوار دوافعها وبالتالي فهمها ووضع علاجات فعالة لها.

[1] مقابلة شخصية مع السيدة تيري بولاتا – الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون – أجريت المقابلة يوم 14 سبتمبر 2023

منهجية الدراسة

عمل الفريق الاستشاري على استخدام منهجية البحث بالطرق المختلطة (MMR - Mixed Methods Research) وهو تصميم إجرائي يتيح جمع وتحليل البيانات "المختلطة" باستخدام كل من الأدوات الكمية والنوعية بطريقة شاملة، بحيث يضمن تثليث مصادر البيانات المختلفة بشكل أكثر كفاءة. وقد قام الفريق بجمع البيانات النوعية والكمية لتغطية جوانب الصفقة الكبرى وآثارها وإمكانياتها وتحدياتها وقيودها لتحقيق أهداف الدراسة. كما اعتمدت الدراسة على استخدام البيانات النوعية لتوجيه التحليل وتوجيهه واستخلاص استنتاجات الدراسة.

شملت المنهجية تطوير إطار نظري لوضع تصور حول موضوع الصفقة الكبرى وواقعها في السياق الفلسطيني، وتم اعتماد هذا الإطار بعد مراجعته مع شبكة المنظمات الفلسطينية وشركائها. وبناء على هذا الإطار، تم تطوير أدوات جمع البيانات وتحليلها في نفس السياق.

نظراً لصعوبة قياس عملية التزام المانحين الموقعين على الصفقة الكبرى؛ قامت شبكة نير (NEAR) بتطوير مقياس بهدف تحديد مدى التزام المانحين بمعيار التوطين (Localization)[2]. وقد وجد فريق الدراسة أن هذا المقياس مناسب مع أهداف الدراسة ويمكن استخدامه والبناء عليه لمعرفة -ولو بشكل عام- مدى التزام المانحين بمبادئ والتزامات الصفقة الكبرى .

يعتمد مقياس شبكة نير على مجموعة من العوامل المستوحاة أساساً من التزامات وبنود الصفقة الكبرى. ويقدم بنوداً مختلفة تتناول الجوانب المتعددة لكل التزام بحيث تعكس صورة واضحة عن مدى أو أثر تطبيق الالتزام بالشكل الحقيقي على أرض الواقع. ولعل هذا السبب هو الذي يجعل من المقياس أداة قيّمة لتعطينا إشارات حول الفجوات المتولدة عن قصور المانحين في تطبيق مبادئ الصفقة الكبرى وفي نفس الوقت نقاط القوة التي تعكس أثر وروح الصفقة الكبرى كما يُرجى منها.

يتناول المقياس ستة معايير تشمل ما يلي:

1. الشراكات
2. التمويل
3. قدرة المؤسسات
4. التنسيق والتكامل
5. السياسة والتأثير والظهور
6. المشاركة

وقد اعتمد فريق الدراسة نفس هذه المعايير والأبعاد المنبثقة منها لمعرفة مدى تحقق التزامات ومبادئ الصفقة الكبرى في المؤسسات المبحوثة. حيث تم استخدام نفس المعايير والبنود في أسئلة الاستبانة كما تم تطبيقها أيضاً في عرض النتائج ونقاشها.

جمع البيانات

قام فريق الدراسة بمراجعة الأدبيات المختلفة ذات العلاقة بالموضوع، كما اعتمد في جمع البيانات على استبانة مخصوصة لأهداف الدراسة، إضافة إلى عقد 10 مقابلات فردية معمقة مع مجموعة متنوعة من الخبراء والمختصين وممثلي المؤسسات

[2] شبكة نير – إطار قياس أداء التكييف المحلي

ذات العلاقة. كما أضاف فريق الدراسة مجموعة من دراسات الحالة لتسليط الضوء على أمثلة واقعية تعكس تجارب بعض المؤسسات مع المانحين وسياسات التمويل. وذلك لإعطاء لمحة عن الواقع الفعلي وطبيعة التفاعلات الموجودة على الأرض.
تم توزيع الاستبانة لقائمة من المؤسسات الأهلية العاملة في قطاع غزة وتعدادها يقرب من 350 مؤسسة، إلا أن نسبة الاستجابة كانت ضعيفة حيث كانت 12% فقط.

تحديات الدراسة

- بدأت عملية جمع البيانات في شهر سبتمبر من عام 2023، حيث تم نشر الاستبانة عبر وسائل الاتصال الالكترونية وتم جمع ردود المؤسسات الأهلية خلال سبتمبر ومطلع أكتوبر من نفس العام. إلا أن العمل توقف مع بدء الحرب على غزة في أكتوبر، وتم استكمال العمل خلال الحرب في شهر يونيو 2024. حيث استكمل فريق الدراسة عمل المقابلات ودراسة الحالات والاكتفاء بالإجابات الواردة على الاستبانة منذ ما قبل الحرب وذلك لصعوبة استكمالها خلال الحرب. يذكر هنا أن توزيع الاستبانة كان قبل بدء العدوان على غزة بأسبوعين فقط. ولكن هذا أعطى تنوعاً للدراسة حيث وفرت الاستبانة منظور المؤسسات قبل الحرب في حين وفرت المقابلات منظوراً للوضع أثناء الحرب.
- حيث إن الجزء الأكبر من البيانات النوعية تم جمعه خلال فترة الحرب، استغرق فريق الدراسة وقتاً كبيراً لإجراء مقابلات معمقة مع الخبراء والمختصين والذين كان جزء منهم داخل غزة وفي ظروف يصعب معها التواصل.
- نظراً لحداثة موضوع الدراسة (الصفقة الكبرى) كان هناك صعوبة في الحصول على مصادر تقدم معلومات حول مدى تطبيق الصفقة الكبرى في فلسطين.
- ولنفس السبب أيضاً (حداثة موضوع الصفقة الكبرى) لاحظ فريق الدراسة أن هناك ضعفاً في معرفة المؤسسات المشمولة في الدراسة بالصفقة الكبرى والتزاماتها. حيث كانت المعرفة في أحسن الأحوال سطحية بوجود الصفقة الكبرى، ولكنها لا تتعمق لمعرفة التزامات الصفقة الكبرى، ناهيك عن تقديم رؤية نقدية لها.
- حساسية موضوع التمويل لدى المؤسسات والمانحين على حد سواء، وحساسية طبيعة الشراكات فيما بينها كان لها تأثير حاضر في عمق الاستجابات والبيانات المقدمة. وهو ما أثر على عمق الدراسة وقدرتها على الحصول على رؤى نقدية لواقع التمويل في فلسطين. أضف لذلك الحساسية المضاعفة الناجمة عن تمويل المؤسسات الفلسطينية في ظل التغول الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية واتهام إسرائيل بالإرهاب للمؤسسات الإنسانية وأكبرها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وهذا خلق حساسية عالية لدى المؤسسات الدولية خاصة عند الحديث عن مثل هذا الموضوع.
- كان صعوبة الوصول للمؤسسات الملتزمة -الموقّعة- بالصفقة الكبرى دور في تحديد مدى قدرة الدراسة على استشفاف حجم ومدى التزام هذه المؤسسات بالصفقة الكبرى ومعرفة التحديات التي تواجهها في هذا الصدد في فلسطين بشكل خاص.
- التغير في توجهات وسياسات المانحين الذي لوحظ خلال حرب الإبادة على غزة كان واضحاً وملموساً لدى الكثير من المؤسسات المحلية وهو ما قد يغير من توجهات المؤسسات ونظرتها نحو المانحين والجهات المانحة. هذا بدوره قد يقلل من دقة النتائج الواردة من الاستبانات (كونها تمت قبل العدوان).

الإطار النظري

تستند الدراسة على تقديم مفاهيمي للصفقة الكبرى من حيث نشأة الصفقة الكبرى والمراجعات التي تمت عليها ومن ثم استكشاف السياقات المرتبطة بها من حيث واقع تطبيقها في فلسطين وما هي التحديات التي تواجه الجهات الموقعة على الصفقة من جهة والمؤسسات الأهلية من جهة أخرى. كما تسعى الدراسة لاستكشاف الفرص المتاحة التي يمكن الاستفادة منها والبناء عليها لتعزيز تطبيق التزامات الصفقة الكبرى في فلسطين، مع تحديد ما هي المتطلبات المتوقعة من المانحين والمؤسسات الأهلية لتحقيق ذلك. إضافة لذلك، تعمل الدراسة على اكتشاف مدى تكاملية الصفقة الكبرى بشكلها الواقعي في التطبيق مع مفاهيم التوطين والربط الثلاثي حسب المفهوم المُوطّن.

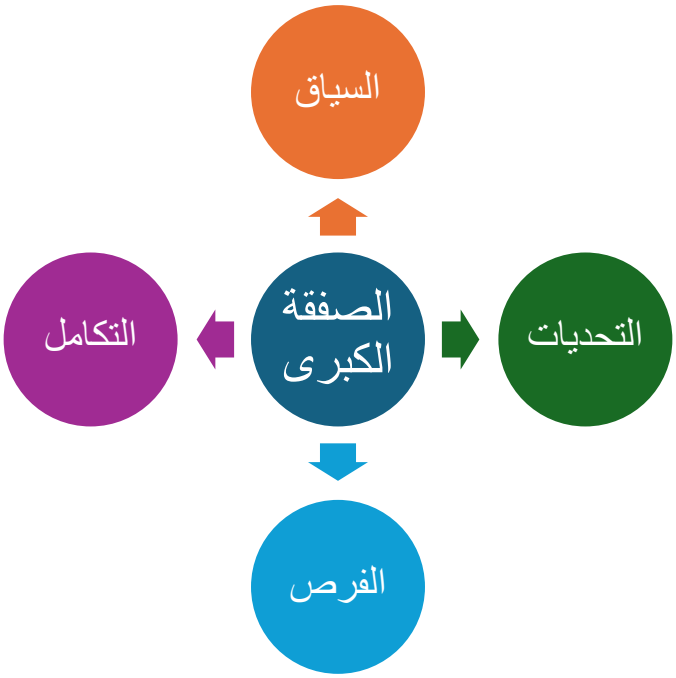

واقع التمويل

في ظل الأزمات المستمرة والمزمنة التي يشهدها العالم أجمع تزداد الحاجة للتمويل الإنساني في المناطق المنكوبة في أرجاء الأرض.

الفرق بين التمويل الإنساني والتنموي

التمويل الإنساني هو الأموال التي تُقدم استجابةً للأزمات الإنسانية، مثل الكوارث الطبيعية (الزلازل، الفيضانات، المجاعات) أو النزاعات المسلحة. والهدف الرئيسي من التمويل الإنساني هو إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة وحماية كرامة الأشخاص المتضررين من هذه الأزمات. ويشمل ذلك توفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي والحماية.

أما التمويل التنموي فهو التمويل المخصص للتنمية وتطوير أوجه الحياة المختلفة والقضاء على الأسباب الجذرية للمشكلات التي تواجه الإنسانية ويسعى لتحسين الأوضاع الحالية أو إيجاد حلول أكثر نجاعة وأكثر تواؤماً مع البيئة.

على الرغم من أن كلا النوعين من التمويل يهدفان إلى تحسين حياة الناس، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بين التمويل الإنساني والتمويل التنموي. من أهم هذه الفروق هي طبيعة الحاجة الطارئة للتمويل الإنساني التي لا تنتظر مع إمكانية تنفيذها في أوقات قصيرة أو متوسطة، مقابل المدى الطويل المتاح -والمطلوب- للتمويل التنموي. كما أن التمويل الإنساني يركز على توفير الاحتياجات الأساسية مثل الماء والغذاء، في حين أن التمويل التنموي يتطرق لقضايا تتعلق ببناء القدرات وتعزيز التنسيق ودعم الدخل.

باختصار يمكن القول إن التمويل الإنساني هو بمثابة "إطفاء حريق"، يركز على الاستجابة الفورية للأزمات، في حين أن **التمويل التنموي** هو بمثابة "بناء منزل"، يركز على إحداث تغيير مستدام على المدى الطويل.

ورغم الفروق الجذرية بين التمويل الإنساني والتنموي إلا أنه من المهم ملاحظة أن **هناك تداخلًا متزايدًا بين التمويل الإنساني والتنموي.** ومع إدراك هذه العلاقة؛ تبنت الحكومات والمؤسسات مفهوم الربط الثنائي الذي يعتبر الاستجابة الإنسانية الفعالة خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، هناك جهود متزايدة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والتنموي. ومع ازدياد الوعي بأهمية الربط بين العمل الإنساني والتنموي، ومع استمرار الأزمات الممتدة أو المزمنة برزت الحاجة أيضاً لإحلال السلام الذي من شأنه أن يسهم وبشكل كبير في خفض المعاناة البشرية نظراً لكم الأزمات الناجمة عن الحروب وما يترتب عليها من تهجير وفقر والتي تعد أساساً للمشاكل الإنسانية. ومن هنا بدأت الحكومات والمؤسسات الإنسانية تتحدث عن الربط الثلاثي الذي يجمع ما بين العمل الإنساني والعمل التنموي والسلام. ورغم أنه ليس واضحاً متى وأين نشأ هذا المفهوم، إلا أنه تم تسليط الضوء عليه حين طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنتونيو غوتيرش باعتبار "استدامة السلام" ركيزة ثالثة للعمل الإنساني والتنموي[3].

[3] UN Secretary-General António Guterres – December 2016

مصادر التمويل

تتنوع مصادر التمويل الإنساني، ويمكن تقسيمها إلى عدة فئات رئيسية:

- **الحكومات:** تُعد الحكومات أكبر مصدر للتمويل الإنساني، حيث تقدم مساهمات إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مباشرة إلى الدول المتضررة. وفي مقدمة الحكومات الممولة تعد الولايات المتحدة الأمريكية الممول الأكبر حيث أسهمت بنسبة 40.8%[4] من التمويل العالمي في العام 2024، ويأتي بعدها الاتحاد الأوروبي بنسبة 9%، ثم ألمانيا بنسبة 5.9%.
- **المنظمات الدولية:** تلعب المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، دورًا هامًا في جمع وتوزيع التمويل الإنساني. وتُعد مكاتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ (CERF)، والنداءات الإنسانية القُطرية من أهم آليات جمع التمويل الإنساني.
- **المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأهلية:** تُعد المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة أطباء بلا حدود، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أوكسفام، من الجهات الفاعلة الرئيسية في تقديم المساعدات الإنسانية. وتحصل هذه المنظمات على تمويلها من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك التبرعات الفردية، والمنح الحكومية، والتمويل من المؤسسات الخاصة.
- **القطاع الخاص:** تزداد مشاركة القطاع الخاص في تمويل العمل الإنساني، من خلال التبرعات المباشرة، والشراكات مع المنظمات الإنسانية، وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويمكن أن تشمل مساهمات القطاع الخاص الأموال، والسلع، والخدمات، والخبرات.
- **الأفراد:** يلعب الأفراد دورًا هامًا في تمويل العمل الإنساني من خلال التبرعات المباشرة للمنظمات الإنسانية، أو من خلال التبرع عبر الإنترنت، أو المشاركة في حملات جمع التبرعات. ويمكن اعتبار التمويل الإسلامي تحت هذا البند، حيث تُشكل الصدقات والزكاة مصدراً مهماً لدعم التمويل الإنساني في العالم الإسلامي خاصة.

حجم التمويل الإنساني

من الصعب تحديد رقم دقيق لحجم التمويل الإنساني العالمي، فهناك العديد من الجهات المانحة والمنظمات التي تقدم المساعدات، ولا توجد جهة مركزية واحدة تجمع كل هذه البيانات. ومع ذلك، يمكننا أن ننظر إلى بعض المصادر للحصول على فكرة عامة:

- **خدمة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة (FTS):** تتبع هذه الخدمة التمويل الإنساني الذي يتم الإبلاغ عنه طواعية، ووفقًا لبياناتها، بلغ حجم التمويل الإنساني المُسجل حوالي **36.52 مليار دولار أمريكي في عام 2023**[5].
- **التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية (GHA):** يقدم هذا التقرير تحليلًا سنويًا للاتجاهات في المساعدات الإنسانية. ويشير إلى أن إجمالي المساعدات الإنسانية الدولية بلغ **43.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023**[6].

---

[4] Financial Tracking Service – OCHA 2024
[5] Financial Tracking Service – OCHA 2023
[6] GHA – Falling Short? Humanitarian Funding and Reform 2024

ومن الملاحظ أن هناك فرقاً كبيراً في الأرقام التي تسردها هذه المصادر التي تعد رئيسة في مجالها، إلا أن هذا يدلل على حجم المشكلة وصعوبة تعقب التمويل خاصة مع التداخلات الكبيرة من انتقال التبرعات التي تُجمع من الأفراد إلى مؤسسات أممية وخيرية والتي بدورها تُعيد توزيعها لمؤسسات أخرى لتنفيذ التدخلات.

إلا أن الشاهد من سرد هذه الأرقام والمعلومات هو إظهار الحجم الضخم للتمويل الإنساني في العالم والذي -رغم ضخامته- إلا أنه دائماً ما يكون أقل من الحاجة الفعلية وعادة ما تكون الفجوة كبيرة.

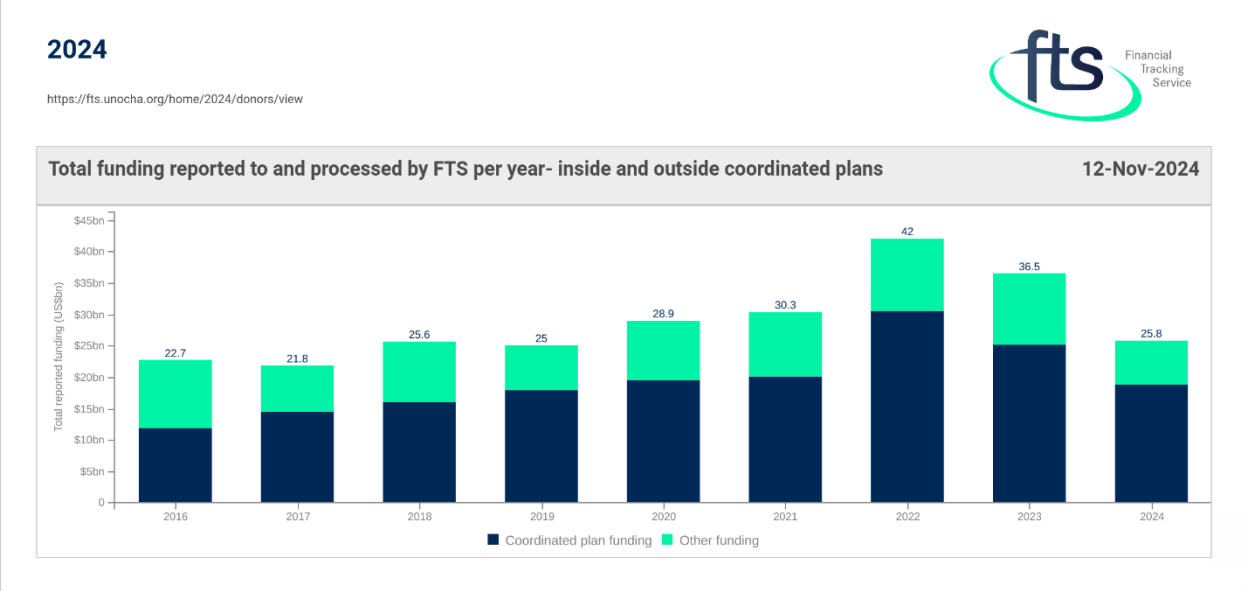

شكل 1- حجم التمويل العالمي في السنوات السابقة - المصدر FTS

الشكل البياني (شكل 1) يوضح حجم التمويل العالمي حسب ما رصدته خدمة التتبع المالي التابع للأمم المتحدة خلال السنوات ما بين 2016 وحتى 2024. وهو يوضح بشكل عام الازدياد المطّرد في حجم التمويل العالمي. وهذا يدلل بشكل قاطع على:

- **تفاقم الأزمات الإنسانية** يشير الارتفاع المستمر في حجم التمويل المطلوب إلى تفاقم الأزمات الإنسانية حول العالم، سواء بسبب النزاعات المسلحة، أو الكوارث الطبيعية، أو تغير المناخ.
- **تزايد عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة** مع ازدياد حدة الأزمات، يزداد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة.
- **ارتفاع تكلفة تقديم المساعدات** تأثرت تكلفة تقديم المساعدات الإنسانية بعوامل مختلفة، مثل التضخم، وارتفاع أسعار الوقود، وتعقيد سلاسل التوريد.

الفجوة التمويلية

تشير الفجوة التمويلية في العمل الإنساني إلى **الفرق بين حجم التمويل المطلوب لتلبية الاحتياجات الإنسانية، وحجم التمويل المتاح فعليًا**. أو بمعنى آخر؛ هي مقدار الأموال التي تحتاجها المنظمات الإنسانية للاستجابة للأزمات بشكل فعال، ولكنها لا تحصل عليها.

كمثال؛ في عام 2023، بلغت قيمة خطة الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية حوالي 4.6 مليار دولار، لكن التمويل الذي تم تلقيه لم يتجاوز 2 مليار دولار، مما يعني وجود فجوة تمويلية تزيد عن 2.6 مليار دولار.

وتأكيداً لذلك؛ أورد تقرير التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية[7] أن التمويل الإنساني قد انحدر في العام 2023 وفشل في الوصول إلى ملايين المحتاجين حول العالم. ورغم أن التمويل عام 2023 بلغ رقماً قياسياً تجاوز 43 مليار دولار أمريكي، إلا أن نسبة العجز أو الفجوة المالية - بين المطلوب وما تم توفيره- قد تجاوزت 32 مليار دولار أمريكي.

إضافة لذلك، وحسب ما أوردته أوتشا[8] فقد بلغ الاحتياج المطلوب في العام 2024 أكثر من 48.65 مليار دولار أمريكي لمساعدة ما يقارب 187.8 مليون شخص حول العالم. وحتى نهاية مايو عام 2024؛ بلغ التمويل المتوفر للاستجابة الإنسانية حوالي 7.85 مليار دولار أمريكي. أي ما يعادل 16% من إجمالي التمويل المطلوب.

ولعل الفجوة التمويلية كانت أبرز الدوافع لإطلاق الصفقة الكبرى؛ حيث قام الأمين العام للأمم المتحدة عام 2016 بتشكيل لجنة من 9 خبراء للعمل على إيجاد حلول للفجوة التمويلية التي تزداد اتساعاً[9]. وقد خلُصت اللجنة إلى ثلاثة محاور متداخلة في التمويل الإنساني هي: تقليل الاحتياجات، وتجنيد المزيد من التمويل، ورفع كفاءة المساعدات الإنسانية.

تفاوت التمويل

ويقصد به التوزيع غير العادل بين الجهات أو المناطق الجغرافية المختلفة بحيث لا يتم توزيع التمويل بالتساوي. حيث تتلقى بعض الأزمات تمويلًا أكبر من غيرها. وهذا موضوع لافت للانتباه ويتعارض مع أحد أُسس العمل الإنساني ألا وهو الحياد[10] والتعامل بمساواة مع جميع المتضررين دون تمييز. يشير تفاوت التمويل الإنساني إلى **عدم توزيع التمويل بشكل متساوٍ بين مختلف الأزمات الإنسانية حول العالم.** وبعبارة أخرى، تتلقى بعض الأزمات تمويلًا أكبر بكثير من غيرها، **حتى لو كانت غيرها أكثر حدة أو تتطلب مساعدة عاجلة.**

ويعد تفاوت التمويل من المشاكل التي تواجه التمويل في الأزمنة والأمكنة المختلفة. فمثلاً في **أزمة سوريا** المستمرة منذ أكثر من عقد، وتسببت في معاناة إنسانية هائلة، إلا أن التمويل المقدم للاستجابة الإنسانية في سوريا **انخفض بشكل كبير في السنوات الأخيرة.**

---

7 GHA – Falling Short? Humanitarian Funding and Reform 2024

8 OCHA - Global Humanitarian Overview 2024, May Update (Snapshot as of 31 May 2024)

9 High-Level Panel on Humanitarian Financing Report to the Secretary-General "Too Important to fail- addressing the financial gap" -2016

10 UNHCR

كما أن **أزمة اليمن** والتي تُعد من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، وهي تتلقى تمويلًا كبيرًا نسبيًا **إلا أن التمويل أقل بكثير من الاحتياجات الفعلية.** فقد حصلت اليمن على 12% من إجمالي التمويل في عام 2021. كما **تتلقى العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقل من 1% من إجمالي التمويل.**

ومن جهة أخرى؛ نجد أن **أزمة أوكرانيا** التي اندلعت في عام 2022، قد حظيت باهتمام عالمي كبير، وتلقت **تمويلًا هائلًا في وقت قصير.**

وفقًا لتقرير الدعم الإنساني العالمي لعام 2022[11]، **تلقّت 10 دول فقط أكثر من 60% من إجمالي التمويل الإنساني العالمي.**

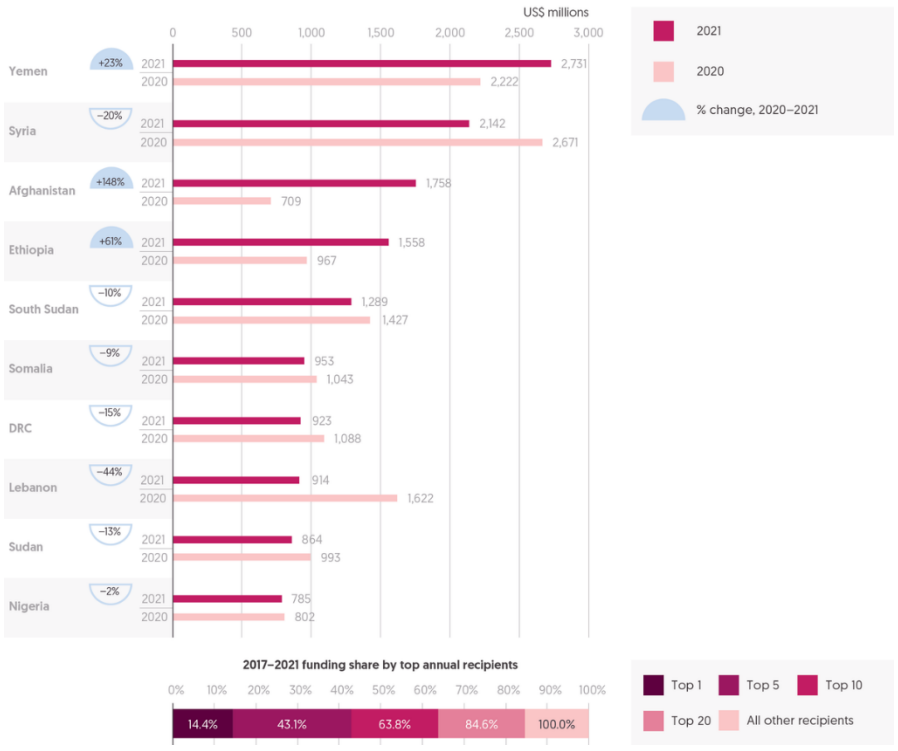

شكل 2 - TOP COUNTRIES RECEIVING AID IN 2020 AND 2021

تنوع أسباب تفاوت التمويل ما بين حجم الاهتمام الإعلامي الذي يجلب بدوره مزيداً من اهتمام الحكومات والمؤسسات والأفراد، إلى الأولويات السياسية، والموقع الجغرافي، وأثر وفعالية الاستجابة للأزمات. كما أن لتفاوت التمويل تأثيراً قوياً في حجم المعاناة وزيادتها أو لجمها، وحالة المساواة بين الأزمات والمتضررين منها، ومستوى الثقة بين المجتمعات المتضررة والمانحين.

[11] Global Humanitarian Assistance Report 2022: Chapter 4 Recipients and delivery of humanitarian funding

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
The Palestinian Non-Governmental Organizations Network

التمويل في فلسطين

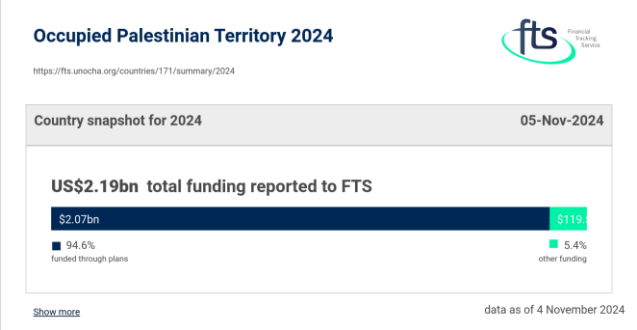

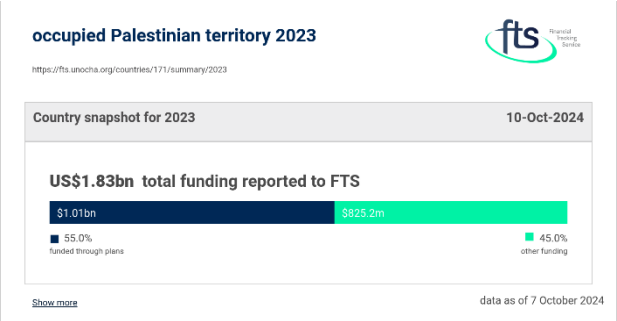

شكل 3 - حجم التمويل لفلسطين في الأعوام 2023 و 2024 – المصدر FTS

حسب إحصائيات خدمة التتبع المالي التابعة لأوتشا؛ نجد أن فلسطين قد حصلت على تمويل إجمالي بقيمة 1.83 مليار دولار أمريكي عام 2023، مقابل 2.19 مليار دولار أمريكي في العام 2024 (حتى نهاية شهر أكتوبر). ولنأخذ فكرة عن حجم التمويل في فلسطين، فهو يوازي تقريباً ثلث حجم الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية عام 2023 التي بلغت حوالي 5.83 مليار دولار أمريكي.

وعلى مدار السنوات الماضية نجد أن التمويل قد ازداد بشكل طفيف في السنوات ما بين 2017 حتى 2019، ولكنه ارتفع بشكل غير مسبوق في السنوات 2021 وحتى 2024. وقد يُعزى ذلك للأزمات التي طرأت في تلك الأعوام ومنها جائحة كوفيد-19

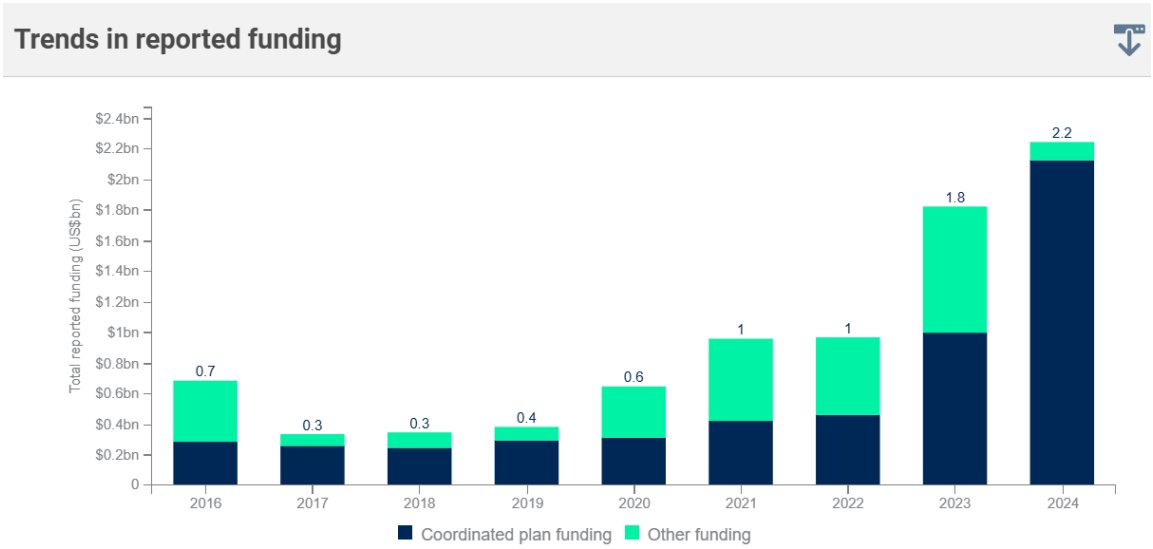

شكل 4 -التمويل المقدم لفلسطين في السنوات الماضية - المصدرFTS

عام 2020 وتلاها العدوان على غزة في 2021، ثم آخرها حرب الإبادة في غزة في الربع الأخير من 2023 والتي ما زالت مستمرة في 2024.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
The Palestinian Non-Governmental Organizations Network

ويوضح الشكل أدناه أن التمويل الذي يُضخ في فلسطين يتم توزيعه في قطاعات مختلفة. يأتي في مقدمتها قطاع الأمن الغذائي والذي يحصل على ما نسبته 38.2%، ويتلوه القطاع الصحي بنسبة 14.3%.[12]

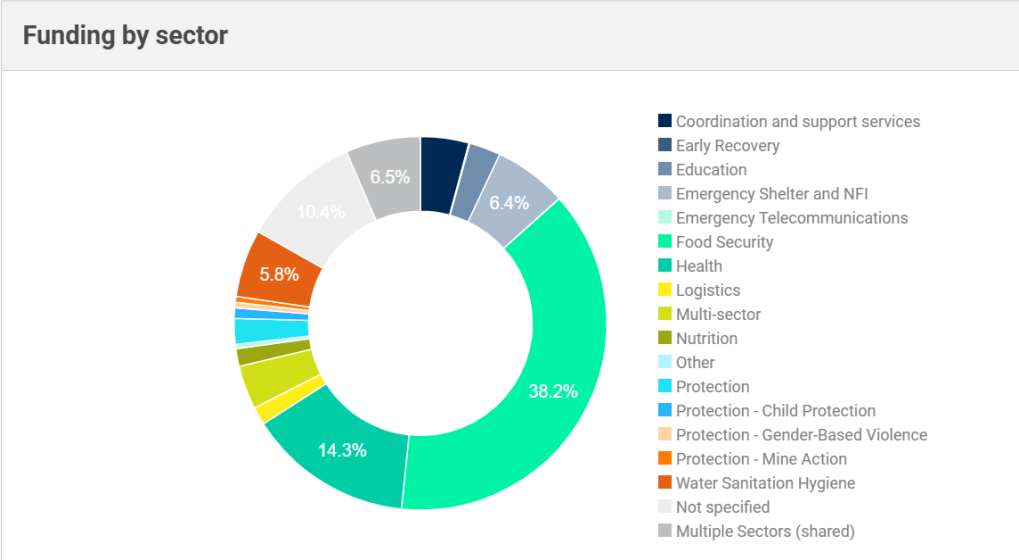

شكل 5 - توزيع التمويل عبر القطاعات – المصدر FTS

وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية المانح الأكبر لفلسطين بنسبة تتجاوز 28% من إجمالي التمويل. في حين تحتل المفوضية الأوروبية المركز الثاني مساهمة في التمويل بنسبة 26% ويأتي بعد ذلك الإمارات العربية المتحدة بإجمالي تمويل يشكل 10.6%.[13]

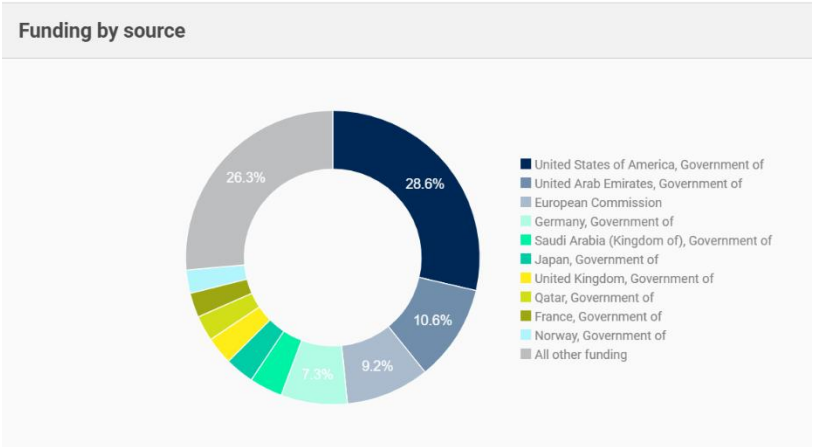

شكل 6 - مصادر التمويل في فلسطين– المصدر FTS

[12] FTS 2024
[13] FTS 2024

حول الصفقة الكبرى

الصفقة الكبرى هي اتفاقية شاملة بين المانحين الرئيسيين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. تطمح هذه الاتفاقية لإصلاح آليات التمويل الإنساني وتعظيم تأثير المساعدة الإنسانية. تم صياغة الصفقة الكبرى خلال القمة العالمية للعمل الإنساني لعام 2016. ويمكن القول إنها التزام دولي يسعى لتعزيز فعالية وكفاءة العمل الإنساني من خلال معالجة الشواغل الرئيسية مثل التمويل والتنسيق وتوطين المساعدات.

تعتبر الصفقة الكبرى محاولة من المؤسسات الملتزمة بها لإصلاح الممارسات الإنسانية التقليدية التي لا تتمكن في أغلب الأحوال من تلبية الاحتياجات المعقدة والمتزايدة للسكان المتضررين.

وفي حد ذاتها تعد الصفقة الكبرى اعترافاً واضحاً بأوجه القصور المتعددة التي تعتري العمل الإنساني أو بالأخص التمويل الإنساني الذي لم يستطع على مدار سنوات طويلة من خلق حلول جذرية للمشاكل الإنسانية المتفاقمة. وقد كان هذا الاعتراف حافزاً لإطلاق دعوة عاجلة للتغيير تتمثل في الصفقة الكبرى.

تم تطوير الصفقة الكبرى استناداً إلى تقرير أعدته لجنة شكلها الأمين العام للأمم المتحدة عام 2016 لوضع حلول للفجوة التمويلية المتزايدة في التمويل الإنساني، وقد قامت اللجنة بإعداد تقريرها المفتاحي بعنوان "أهميته الكبيرة لا تسمح له بالإخفاق"[14] والذي قدم مفهوم "الصفقة الكبرى". وقد جاء التقرير المذكور في ثلاثة فصول هي:

1. تقليص الاحتياجات: مسؤولية مشتركة
2. تعميق وتوسيع قاعدة الموارد للعمل الإنساني
3. تحسين التسليم: الصفقة الكبرى المعنية بالكفاءة

وكما يقول "شرح الصفقة الكبرى" الذي أعدته شبكة المجلس الدولي للوكالات التطوعية "ICVA"[15]؛ فإن المنطق وراء الصفقة الكبرى هو "أنه إذا قامت الجهات المانحة والوكالات بإجراء تغييرات مثل تقليص المخصصات وزيادة الشفافية في إنفاق الأموال؛ فإن تقديم المعونة سيصبح أكثر كفاءة مما يطلق الموارد البشرية والمالية لما فيه منفعة السكان المتضررين".

وقع على الاتفاقية حتى تاريخ هذه الدراسة 68 كيانا تشمل: 25 دولة، و27 مؤسسة خيرية، و12 من وكالات الأمم المتحدة، واثنين من هيئات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واثنتين من الأجسام التنسيقية الحكومية. ويعد التوقيع على الاتفاقية التزاماً أخلاقياً للموقعين. وحسب ما أوردته الصفحة الالكترونية الخاصة بالصفقة، فإن الهدف من منصة الصفقة الكبرى هو تعزيز تطبيق التزاماتها. والموقعون على الصفقة يوقعون أيضاً على التزاماتها كمدخل للالتزام بها في أعمالهم. ويتم متابعة ذلك من خلال تقارير سنوية يصدرها الموقعون على الصفقة بأنفسهم لتوضيح جهودهم المبذولة في تطبيق تلك الالتزامات.

[14] High-Level Panel on Humanitarian Financing Report to the Secretary-General "Too Important to fail- addressing the financial gap" -2016

[15] ICVA – Grand Bargain explanation – a brief paper

التزامات الصفقة الكبرى

ليس الغرض من هذا القسم دراسة الصفقة الكبرى بكل تفاصيلها، بل لإعطاء فكرة واضحة عن هيكلية والتزامات الصفقة الكبرى. ذلك أن هذه الدراسة تستعرض في مجملها مدى التزام تطبيق الصفقة الكبرى في فلسطين ولا يكتمل ذلك دون معرفة كافية بمحتويات الصفقة الكبرى والالتزامات المنبثقة منها.

تتضمن اتفاقية الصفقة الكبرى عشرة مسارات عمل رئيسية، ينضوي تحتها 51 التزاماً تغطي جوانب تمويل العمل الإنساني، بما في ذلك تعزيز التوطين، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وزيادة الدعم للجهات الفاعلة المحلية، وتحسين التنسيق، وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.

نسرد هنا الالتزامات الأساسية التي أوردتها الصفقة الكبرى عام 2016[16]:

1. الشفافية
2. المزيد من الدعم والتمويل للمؤسسات المحلية
3. زيادة استخدام البرمجة القائمة على النقد (المساعدات النقدية) وتنسيقها بشكل أفضل
4. الحد من تكاليف الإدارة
5. تحسين تحديد الاحتياجات المشتركة والحيادية
6. إشراك الأفراد والمجتمعات المتضررة متلقي الخدمات في القرارات التي تمسهم
7. زيادة التعاون والتخطيط والتمويل متعدد السنوات للتدخلات الإنسانية
8. تقليل التمويل المشروط
9. متطلبات الإبلاغ (التقارير) المنسقة والمبسطة
10. تعزيز المشاركة بين الجهات الإنسانية والإنمائية

المراجعة الأولى للصفقة الكبرى

بعد مرور خمسة أعوام على إطلاقها عام 2016، قام الموقعون بعقد مراجعة للصفقة الكبرى عام 2021، وهو ما أسفر عن إطلاق الصفقة الكبرى 2.0 [17].

تشير نتائج دراسة استقصائية[18] للجهات الفاعلة المحلية أجرتها شبكة نير (NEAR - Network for Empowered Aid Response) في يناير 2023، إلى أن الموقعين- على الاتفاقية تقدموا بشكل جماعي في المجالات الرئيسية بما في ذلك:

- زيادة توفير التمويل المرن والمتعدد السنوات من قبل الجهات المانحة المؤسسية.
- تمكين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتولي قيادة أكبر وممارسة تأثير أكبر في عمليات صنع القرار.
- الاستثمار في القدرات المؤسساتية.

16 A Shared Commitment to Better Serve People in Need – 2016 –The Grand Bargain

17 IASC – Grand Bargain 2.0

18 الصفقة الكبرى في 2022 – مراجعة مستقلة

- تنسيق أكثر بين الفاعلين، يفضي إلى قابلية أكبر للتنبؤ.

على الرغم من هذا التقدم، فإن إمكانية الصفقة الكبرى لمعالجة العوائق السياسية التي تحول دون التغيير لم تتحقق بعد حيث:

- لم يكن هناك تقدم ملموس نحو المزيد من الطلب وإنما استجابة إنسانية يحركها العرض.
- هناك فشل مستمر في زيادة التمويل بشكل جوهري للجهات الفاعلة المحلية والوطنية.
- والتمويل الجيد لا يزال غير كافٍ لتمكين التغيير التدريجي المطلوب في الكفاءات والفعالية.

ورغم الاستجابة الواضحة التي أشار لها التقرير، إلا أن خبراء أكدوا أن المنظمات الفلسطينية لازالت مغيبة عن المشهد ولم تجر أي تغييرات على الأرض نتاجاً للاتفاقية، ويعود ذلك إلى غياب المشاركة الدولية في النقاشات الدائرة حول الموضوع[19]، إلى جانب خصوصية الأراضي الفلسطينية من ناحية الواقع السياسي.

يقول تقرير مراجعة الصفقة الكبرى[20] أن الصفقة الكبرى 2.0 ركزت على "أولويتين مُمَكّنتين" (enabling priorities) وهما التمويل الجيد (جودة التمويل) والتوطين (المشاركة). حيث تهدف الأولوية الأولى لخلق كتلة حرجة من التمويل من شأنها تحقيق استجابة فاعلة وناجعة بما يضمن الشفافية والمساءلة. في حين تهدف الأولوية الثانية لتوفير دعم أكبر لقيادة المؤسسات المحلية وتطوير قدراتها إضافة لمشاركة المجتمعات المتضررة في معالجة الاحتياجات الإنسانية.

إضافة لذلك؛ فإن إطار الصفقة الكبرى 2.0 مهّد الطريق لكيفية قيام الجهات الموقعة بتحقيق أهداف الصفقة الكبرى وأولوياتها وذلك من خلال أربع محاور رئيسة:

1. المرونة وقابلية التوقع والشفافية وتتبع التمويل
2. الشراكات المتكافئة والقائمة على المبادئ
3. المساءلة والشمولية
4. عمل الأولويات والتنسيق

إضافة لذلك كله، تم إطلاق المجموعات المرجعية الوطنية (National Reference Groups)[21] وذلك بهدف ربط النقاشات العالمية بالنقاشات ضمن السياقات الوطنية والمحلية للاستجابات الإنسانية. وتشكل المجموعات المرجعية الوطنية منتديات استشارية على المستوى الوطني ومساحة استشارية لأصحاب المصلحة في المجال الإنساني ويقودها الفاعلون المحليون والوطنيون.[22]

---

[19] Alex Masson, Advocacy coordinator, NEAR network, interview 9.08.2023

[20] Metcalfe-Hough, V., Fenton, W., Saez, P. and Spencer, A. (2021) *The Grand Bargain in 2021: an independent review*. HPG commissioned report. London: ODI (www.odi.org/en/publications/the-grand-bargain-in-2021-an-independent-review).

[21] IASC - National Reference Groups

[22] الصفقة الكبرى – المجموعات المرجعية الوطنية – مذكرة توجيهية 2022

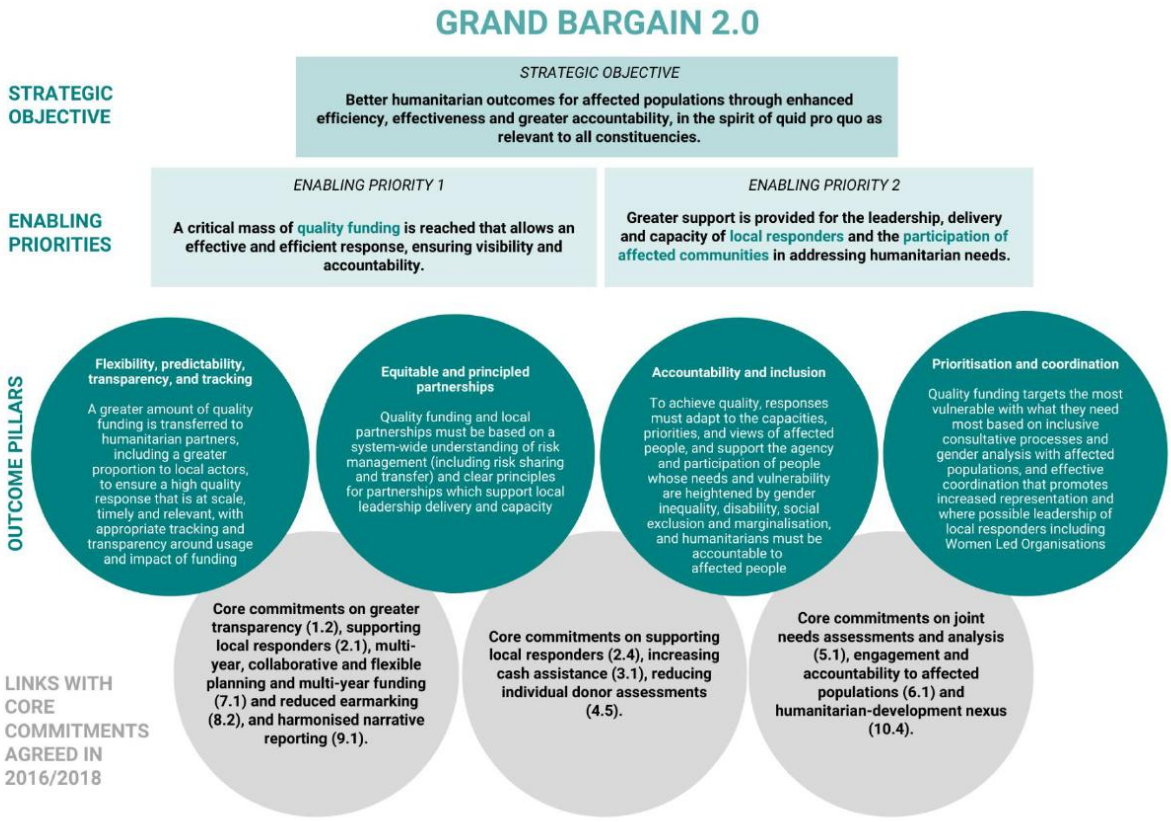

شكل 7 - الصفقة الكبرى 2.0

ملاحظات على الصفقة الكبرى

في تقرير مراجعة الصفقة الكبرى[23] الذي صدر عام 2022، ورد أنه "رغم شمولية إطار عمل الصفقة الكبرى ليعكس تعقيد نظام التمويل الإنساني، إلا أن الاتساع الشاسع لنطاق الصفقة الكبرى كان إشكالياً. حتى المؤسسات الكبرى الموقعة على الصفقة لم تكن قادرة على أن تنخرط في أكثر من 10 نطاقات أو قضايا من التي أوردتها الصفقة". وهذا كان دافعاً أساسياً لعملية مراجعة الصفقة الكبرى لتضييق نطاق أولويات الصفقة.

وفي تقرير أخر صادر عن شبكة NEAR أورد التحديات[24] التي تواجه المؤسسات المحلية والوطنية في الصفقة الكبرى، والتي من أهمها:

- **الحاجة لإعادة تأطير العملية لتقديم معونة أفضل**: وذلك عبر محاذاة الصفقة الكبرى مع الأولويات التي تحددها المؤسسات المحلية والوطنية مع جسر الفجوات بين العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام.

[23] Metcalfe-Hough, V., Fenton, W., Saez, P. and Spencer, A. (2021) *The Grand Bargain in 2021: an independent review*. HPG commissioned report. London: ODI (www.odi.org/en/publications/the-grand-bargain-in-2021-an-independent-review).

[24] NEAR - Reflecting on the Grand Bargain after six years and on the way forward 2023

- **الصفقة الكبرى لا تقود إلى أثر على الفاعلين المحليين والمجتمعات**: رغم التقدم المحرز في تنفيذ الصفقة الكبرى إلا أنه ما يزال غير ملموساً بالشكل المطلوب لدى المؤسسات المحلية والوطنية في البلدان المختلة.
- **مساءلة ضعيفة أو معدومة للموقعين -على الصفقة الكبرى-**: عدم وجود قيود ملزمة للموقعين على الصفقة الكبرى، وكوْن الالتزامات أخلاقية دون ربطها بآلية للإبلاغ (تقارير) عن كيفية ترجمة الالتزامات على الأرض، ينتج عنه غياب أو ضعف مساءلة الموقّعين.
- **عملية ترجح كفتها إلى المؤسسات الدولية**: بحكم أن العدد الأكبر من الجهات الفاعلة في الصفقة الكبرى هو من المؤسسات الدولية والوسيطة (بما يفوق الجهات المانحة والحكومات والمؤسسات المحلية)؛ فإن هذا يخلق نوعاً من عدم الاتزان في القوى والفاعلية. وهو ما يعطي دوراً أكبراً -وبالتالي قوة أكبر- لهذه المؤسسات لترسم مسار الصفقة الكبرى وتشكل مستقبلها.

الصفقة الكبرى في فلسطين

مع استمرار الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، تُقدّم الصفقة الكبرى إطاراً قيّماً للتغلب على التعقيدات والتحديات التي يواجهها كل من السكان المتضررين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. من خلال التأكيد على التوطين، وخفض شروط التمويل، وتعزيز التنسيق، فإن مبادئ والتزامات الصفقة الكبرى تحمل في طياتها وعدًا كبيرًا لتلبية الاحتياجات والتطلعات الفريدة للشعب الفلسطيني. ففي حين أن الطريق إلى التنمية المستدامة والسلام الدائم لا يزال شاقًا، فإن الصفقة الكبرى توفر خارطة طريق لتعزيز التغيير الإيجابي وتعزيز الجهود الإنسانية في السياق الفلسطيني.

إلا أن الفجوة بين الالتزام والواقع كبيرة جداً. فترجمة الالتزامات الواعدة للصفقة الكبرى على التمويل المقدم للمؤسسات الأهلية في فلسطين يواجهها الكثير من التحديات – لعدد من الأسباب من أهمها الاحتلال الإسرائيلي- ويغلب عليها طابع التقصير من قِبل مجتمع المانحين.

في تقرير صادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات IASC عام 2022 حول تطبيق الصفقة الكبرى حول العالم[25]؛ يُظهر التقرير أن هناك تقدماً في فلسطين في تطبيق محور التوطين فقط، بينما نجد هناك تقدماً في تطبيق محاور أخرى مثل جودة التمويل واستخدام البرمجة النقدية (برامج المساعدات النقدية) في أوكرانيا مثلاً.

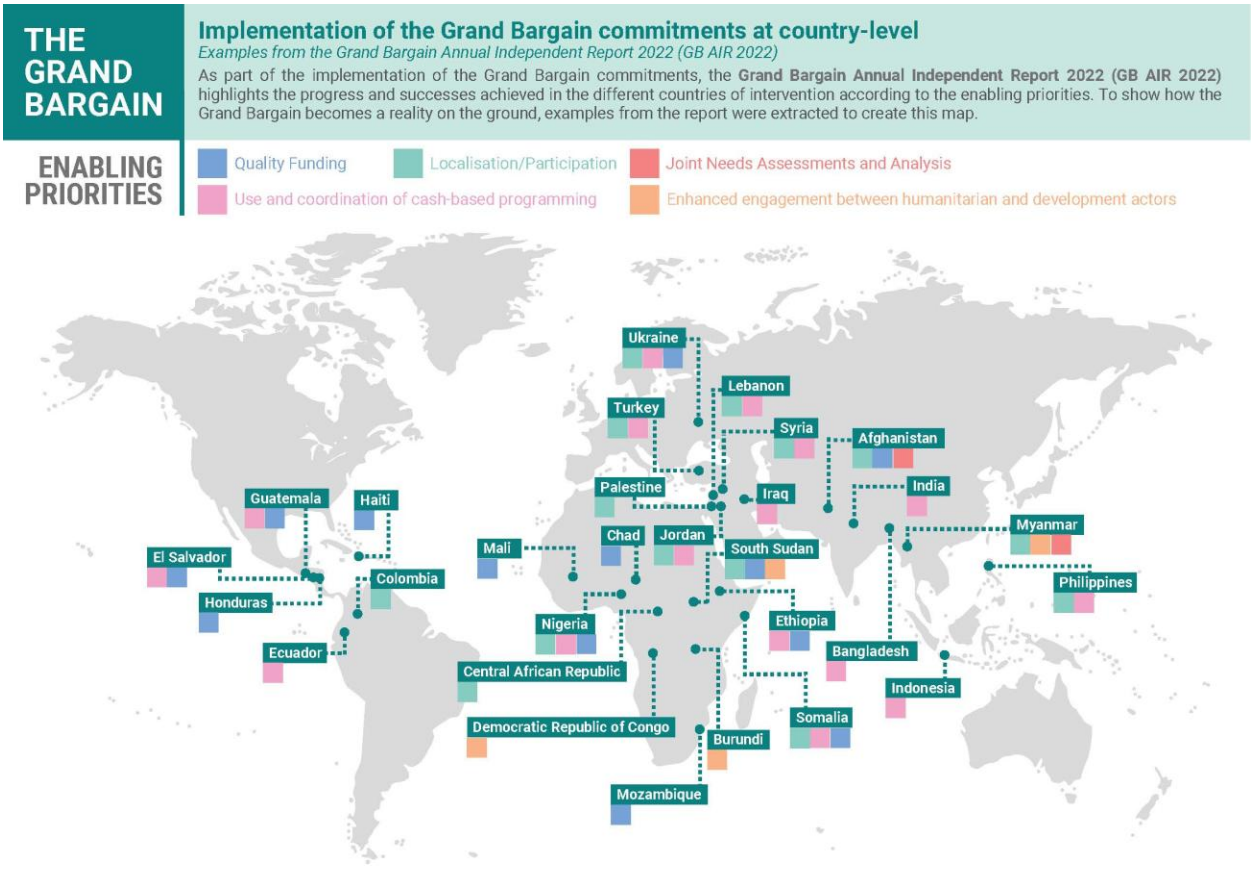

شكل 8 - تطبيق الصفقة الكبرى حول العالم - 2022

ضمن هذه الدراسة؛ تعرّف فريق الدراسة على بعض الإجراءات التي تم عملها في فلسطين في إطار تطبيق الصفقة الكبرى. ولعل الإجراء الوحيد الواضح الخاص بتطبيق الصفقة الكبرى كان تشكيل قوة عمل مشتركة خاصة بالتوطين. بينما كان هناك بعض الإجراءات الأخرى التي يمكن عَزوُها بشكل مباشر أو غير مباشر للصفقة الكبرى ومنها اشتراط مشاركة المؤسسات الأهلية في الحصول على تمويل من صندوق الدعم الإنساني الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) وتمثيل المؤسسات الأهلية الفلسطينية في لجنة اختيار المشاريع الفائزة بتمويل الصندوق. وسنقدم المزيد حول هذا الموضوع في الصفحات القادمة.

[25] IASC - Map of the implementation of the Grand Bargain commitments at country-level 2022

واقع الصفقة الكبرى في فلسطين

استناداً إلى إطار قياس التكييف المحلي المطور من شبكة نير[26] سيتم عرض ونقاش نتائج الدراسة لتسليط الضوء على الأبعاد المختلفة التي تضمنتها مبادئ والتزامات الصفقة الكبرى.

1. الشراكات مع الممولين

إن التغيير الذي تهدف له الصفقة الكبرى هو إنشاء شراكات فعلية وفاعلة بين المانحين من جهة والمؤسسات الأهلية المحلية. بحيث تبتعد عن كونها تعاقد من الباطن وتكون أقرب إلى شراكة حقيقية بين أطراف متوازنة قائمة على تحقيق المصلحة العليا للفئات المستهدفة وضمن سقف الأجندات الوطنية.

1.1 نوعية العلاقات

تطمح الصفقة الكبرى لبناء علاقات ذات نوعية وجودة تتسم بأن تتمتع الجهات المحلية فيها بصلاحيات تتسق مع دورها. كما تسترشد هذه الشراكات بمبادئ المساواة، والشفافية، والمسؤولية، والتكاملية.

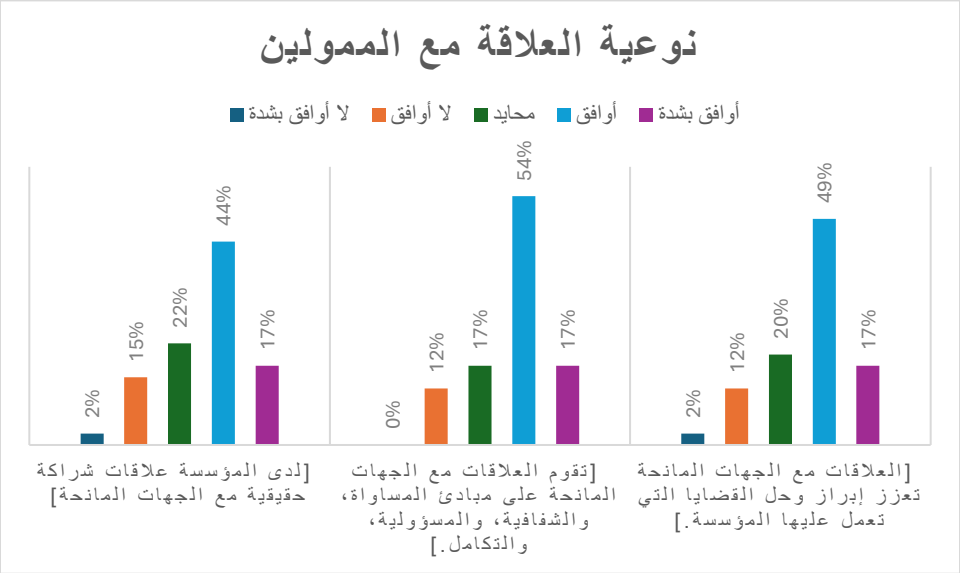

أظهرت نتائج الاستبانة أن المؤسسات الأهلية تنظر بإيجابية لعلاقات الشراكة مع المانحين وتجدها شراكة حقيقية تقوم على المساواة. حيث ترى 66% من المؤسسات أن العلاقة مع الجهات المانحة تعزز إبراز وحل القضايا التي تعمل عليها المؤسسات. كما أن 71% من المؤسسات ترى أن علاقتها مع الجهات المانحة تقوم على مبادئ المساواة والشفافية. كما عبرت 61% من المؤسسات أن علاقتها مع المانحين هي علاقة شراكة حقيقية.

[26] شبكة نير – إطار قياس أداء التكييف المحلي

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
The Palestinian Non-Governmental Organizations Network

1.2 الشراكة الاستراتيجية

يجب أن تنعكس الشراكات الحقيقية مع المانحين على شكل شراكات استراتيجية طويلة الأمد. بحيث تصب هذه الشراكات في بناء أنظمة وعمليات تعكس طموح وأهداف المؤسسات المحلية.

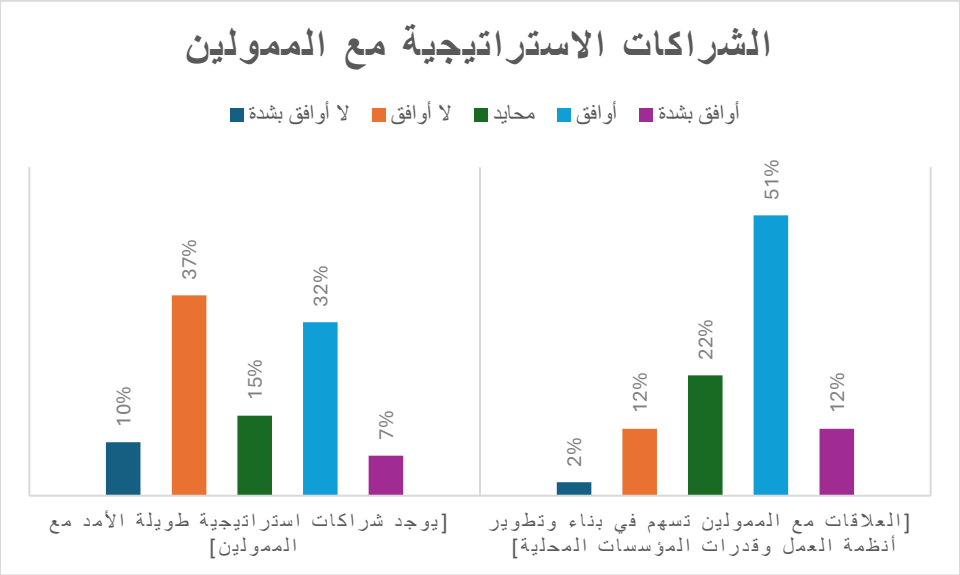

وقد أجمعت المؤسسات المستجيبة أن الشراكة مع المانحين تساعد في بناء قدرات المؤسسات، ولكنها تفتقر إلى الاستدامة وطول الأمد الذي يسهم تحقيق بناء قدرات وتنمية حقيقيين. فقد أظهرت نتائج الاستبانة أن 63% من المؤسسات تؤيد أن علاقاتها مع الجهات المانحة تسهم في بناء وتطوير قدرات المؤسسات. أما بالنسبة لوجود شراكات استراتيجية، فقد أوضحت نتائج الاستبانة أن 39% فقط من المؤسسات لديها شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع الجهات المانحة.

1.3 إشراك المؤسسات في المشاريع

من أهم مظاهر تحقيق هذا البند هو أن يتم تصميم المشاريع والموازنات بشكل مشترك وأن تُنفذ وتراقب وتخضع للتقييم بالتعاون مع الجهات المحلية.

أوضحت المؤسسات أن مستوى الشراكة مع الجهات المانحة في تنفذ المشاريع ومراقبتها عال، في حين كان الوضع أقل إشراقاً فيما يتعلق بتصميم المشاريع ووضع الميزانيات. حيث أفادت 69% من المؤسسات أن المشاريع المنفذة يتم مراقبتها وتقييمها بالتعاون مع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة. في المقابل، أفادت 49% من المؤسسات فقط أن المشاريع يتم تصميمها وتطوير موازناتها بشكل مشترك مع المانحين وأصحاب المصلحة.

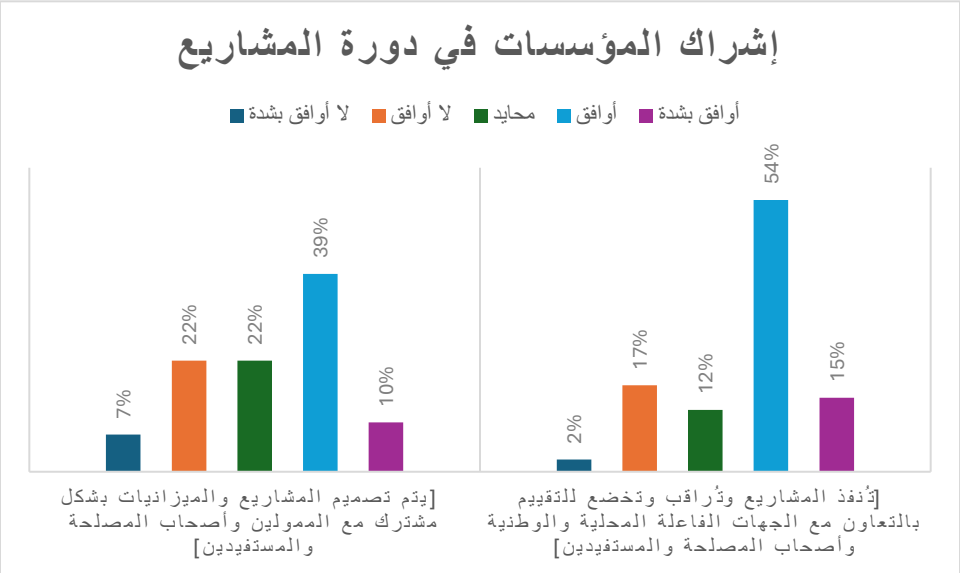

الخلاصة

واستناداً لما سبق، يمكن القول إن مستوى الشراكات بين المانحين والمؤسسات الأهلية الفلسطينية متوسط في أحسن الأحوال.

#	المعيار	ضعيف	متوسط	ممتاز
1	الشراكات		✓	
1.1	نوعية العلاقات			✓
1.2	الانتقال من شراكات تركز على المشاريع إلى شراكات استراتيجية		✓	
1.3	إشراك الأطراف المتشاركة خلال دورة المشروع		✓	

2. التمويل

يُعد التمويل من أهم أوجه الشراكة بين المؤسسات الأهلية ومجتمع المانحين. وطبيعة التمويل وحجمه وظروفه تُشكل معياراً مهماً لإعطاء فكرة عن طبيعة الشراكة وأهميتها ومدى إسهامها في تحقيق الأهداف المرجوة منها. وقد أوضحت الصفقة الكبرى أن بيئة التمويل يجب أن تدعم وتحفز التوطين لتمكين استجابة إنسانية ملائمة وأكثر فعالية.

2.1 حجم التمويل

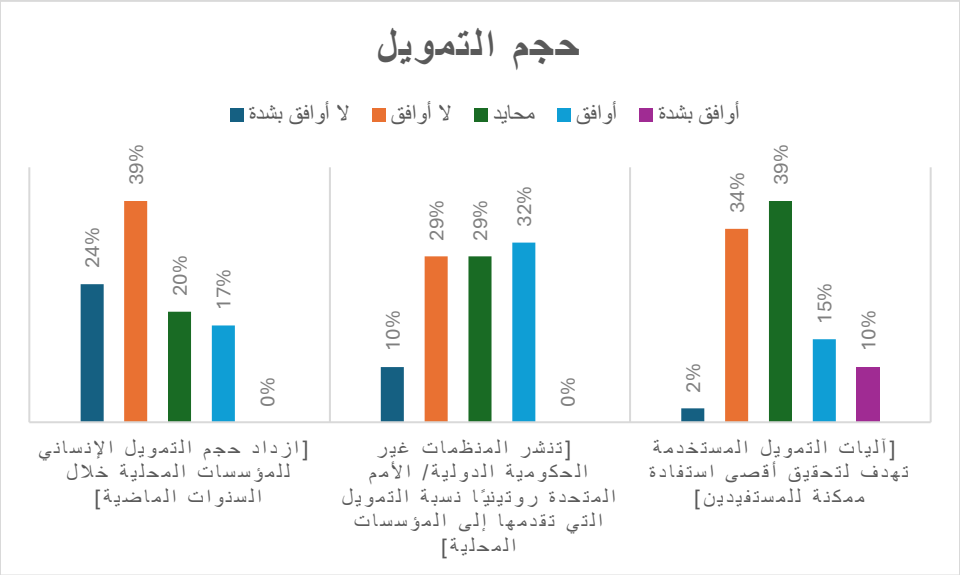

إن الدافع الأساسي لوجود الصفقة الكبرى هو الفجوة التمويلية. وبالتالي يُنظر لزيادة حجم التمويل ضمن التزامات الصفقة الكبرى على أنه من أهم البنود. وبالتالي يُتوقع من مجتمع المانحين زيادة التمويل المقدم للمؤسسات الأهلية والعمل على تغطية الفجوة التمويلية بأكبر قدر ممكن.

ترى المؤسسات بشكل عام أن حجم التمويل غير كافٍ لتحقيق الاستفادة المطلوبة للمستفيدين. وفي هذا الصدد أفادت 17% فقط من المؤسسات أن حجم التمويل الإنساني للمؤسسات المحلية قد ازداد خلال السنوات الماضية في حين 63% من المؤسسات عكس ذلك. كما أفادت 25% فقط من المؤسسات أن آليات التمويل المستخدمة تسعى لتحقيق أقصى استفادة ممكنة للفئات المستهدفة، مقابل 36% من المؤسسات ترى عكس ذلك. وعلى صعيد نشر إحصاءات التمويل، ترى 32% من المؤسسات أن المانحين ينشرون إحصاءات توضح نسب التمويل للمؤسسات المحلية، على أن 39% من المؤسسات ترى خلاف ذلك.

2.2 جودة التمويل

تُعرف شبكة نير جودة أو نوعية التمويل على أنه التمويل الذي يوفر الدعم للجهات الفاعلة لتقديم استجابة سريعة وذات كفاءة عالية. كما يعتبر توفير التمويل لتكاليف تشغيل المؤسسات المحلية ومشاركة التكاليف العامة بين المؤسسات الدولية والمحلية أساساً لجودة التمويل. إضافة لذلك، طول "أمد التمويل" بحيث يمكّن المؤسسات المحلية من تقديم استجابة ممتدة وكافية لتحقيق أثر واضح من أهم أسس جودة التمويل.

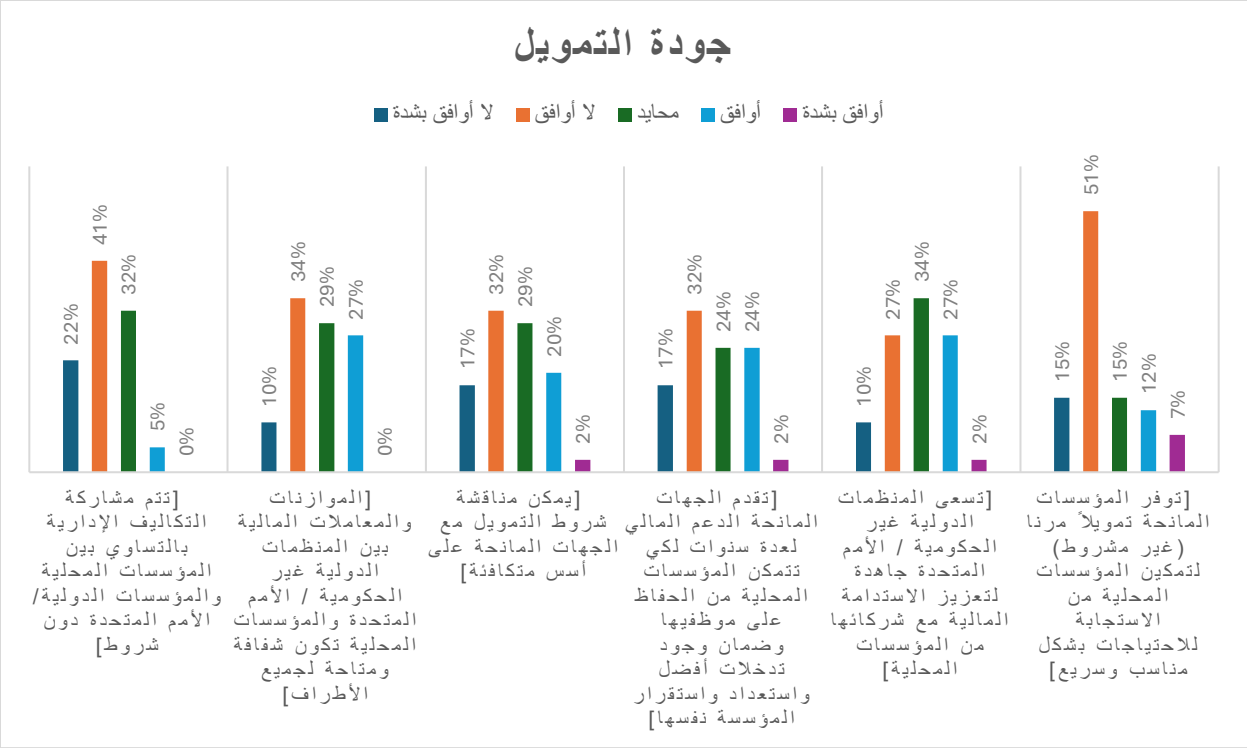

أفادت المؤسسات بشكل عام أن جودة التمويل المقدم لها ضعيفة. جاء ذلك قياساً على مؤشرات تتناول المشاركة في التكاليف الإدارية وشفافية المعاملات ونقاش شروط التمويل ومدة التمويل ومرونته واستدامة الشراكة.

أفادت 5% فقط من المؤسسات أن التكاليف الإدارية يتم مشاركتها بين المؤسسات المحلية والدولية دون شروط مقابل 63% من المؤسسات أفادت خلاف ذلك. كما أن 27% من المؤسسات أفادت أن الموازنات والمعاملات المالية بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمؤسسات المحلية تكون شفافة لجميع الأطراف. أما فيما يتعلق بنقاش شروط التمويل على أسس متكافئة فقد أفادت 22% من المؤسسات بإمكانية ذلك مع الجهات المانحة مقابل 49% من المؤسسات أفادت بعدم إمكانية ذلك.

كما أفادت 26% من المؤسسات أن الجهات المانحة تقدم الدعم لعدة سنوات لتمكين المؤسسات من المحافظة على تدخلاتها وضمان استقرارها، في حين قالت 49% من المؤسسات أن ذلك غير موجود. وعلى صعيد حفاظ الجهات المانحة على الاستدامة المالية لشركائها من المؤسسات المحلية، أفادت 29% من المؤسسات بوجود ذلك، مقابل 37% من المؤسسات ترى خلاف ذلك.

وأخيراً أفادت 19% من المؤسسات أن الجهات المانحة توفر تمويلاً غير مشروط لتمكين المؤسسات المحلية من الاستجابة للاحتياجات المختلفة، وفي مقابل ذلك قالت 66% من المؤسسات أن هذا النوع من التمويل غير متوفر.

2.3 تمويل الاستجابة للطوارئ

تعد الاستجابة للطوارئ من أبرز معايير جودة العمل الأهلي ومن أبرز مؤشرات قياس مدى نجاح التمويل المقدم للمؤسسات لتحقيق الغرض منها وهو الاستجابة السريعة والمناسبة. ومن أوجه جودة تمويل الاستجابة للطوارئ: تخصيص تمويل محدد

يمكن استخدامه وتفعليه في ظروف الطوارئ وبأدنى حد ممكن من المتطلبات بما يضمن المرونة والسلاسة في توظيف هذا النوع من التمويل لتحقيق استجابة سريعة.

وتظهر نتائج الاستبانة أن الوضع ليس مثالياً فيما يتعلق بتمويل الطوارئ. حيث إنه لا يوجد تمويل مخصص للطوارئ وإن توفر فهو يتم على شكل استجابة للطوارئ وليس متوفراً بشكل احتياطي لتفعيله عند الحاجة. كما أن تمويل الطوارئ عند توفره لا يكون عادة كافياً أو مناسباً من حيث سرعة التخصيص وتغطية تكاليف الموظفين والتكاليف الإدارية عدا عن عدم كفايته لتقديم استجابة كافية.

أفادت 46% من المؤسسات أن الجهات المانحة توفر التمويل للاستجابة للطوارئ، ولكن 24% فقط من المؤسسات أفادت أن توفر التمويل يكون بشكل سريع أو متناسب. وعلى نفس الصعيد، أفادت 25% من المؤسسات أن تمويل الطوارئ يضمن تعيين موظفين للعمل على الاستجابة للطوارئ مقابل 47% يرون عكس ذلك. وفيما يتعلق بتغطية التكاليف الإدارية؛ أفادت 27% من المؤسسات أن تمويل الطوارئ يغطي تلك التكاليف مقابل 44% منها أفادت أن التمويل غير كاف لتغطية تلك التكاليف. وفي المحصلة أفادت 9% فقط من المؤسسات أن تمويل الطوارئ يكون كافياً لعمل استجابة مناسبة للطوارئ، في مقابل 56% من المؤسسات ترى أن تمويل الطوارئ غير كاف لذلك.

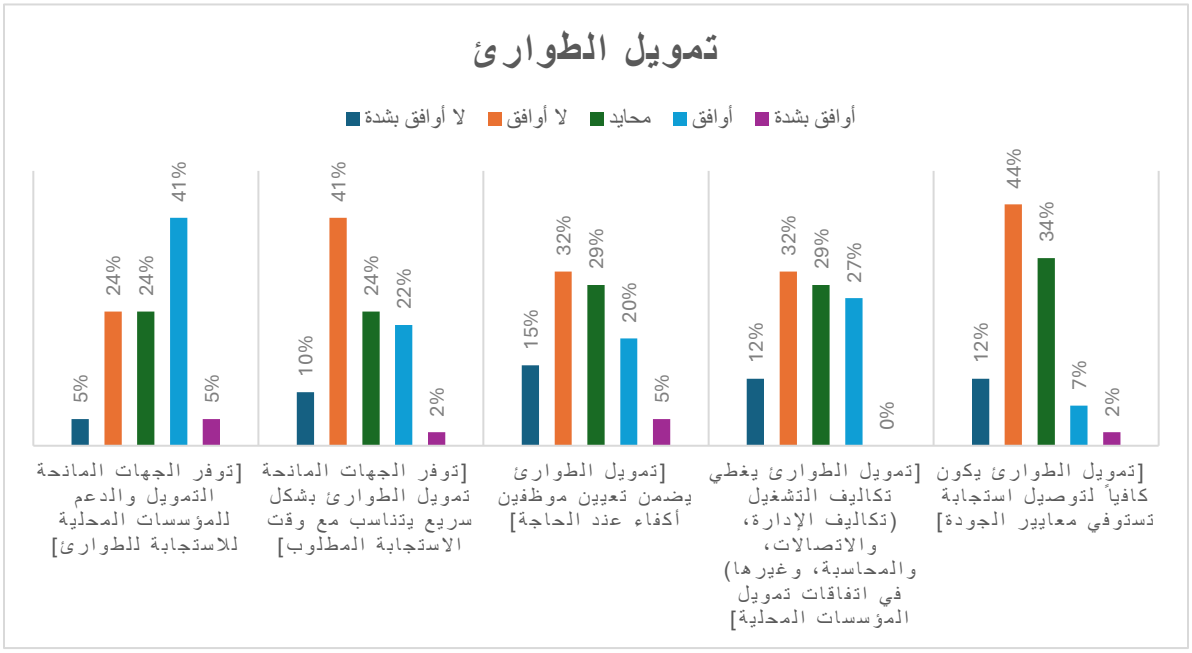

الخلاصة

بناء على النتائج أعلاه؛ فمن الواضح أن التمويل بشروطه المختلفة لا يحقق تطلعات المؤسسات الأهلية ولا يرقى لمستوى التزامات الصفقة الكبرى.

#	المعيار	ضعيف	متوسط	ممتاز
2	التمويل	✓		

#	المعيار	ضعيف	متوسط	ممتاز
2.1	كمية التمويل	✓		
2.2	نوعية التمويل	✓		
2.3	تمويل الاستجابة للطوارئ	✓		

3. القدرة الذاتية للمؤسسات

تطمح التزامات الصفقة الكبرى لخلق بيئة داعمة تقود إلى مؤسسات أهلية تتمتع بقدرات عالية ومستدامة. وفي نفس الوقت تؤكد الصفقة الكبرى على ضرورة عدم التقليل من قدرات المؤسسات الأهلية واحترامها من قبل المؤسسات الأممية والدولية والمانحين أنفسهم.

3.1 التطوير التنظيمي

يُعد التطوير التنظيمي أحد أهم أهداف الشراكات. وتسعى التزامات الصفقة الكبرى لخلق بيئة تدعم التطوير التنظيمي للوصول إلى أهدافها على شكل مؤسسات قوية وفاعلة.

على صعيد تطوير القدرات الذاتية للمؤسسات، بيّنت نتائج الاستبانة أن التطوير التنظيمي يحتل جزءاً مهماً من طبيعة التمويل. وفي هذا الصدد؛ أوضحت 39% من المؤسسات بوجود أنظمة لإدارة التخطيط والأداء في المؤسسات المحلية، كما أوضحت 66% من المؤسسات أن بناء القدرات التنظيمية هو أحد أهداف التمويل والشراكة مع الجهات المانحة. وفي نفس السياق؛ أفادت 59% من المؤسسات أن الجهات المانحة تستخدم تقييمات لقدرات المؤسسات لكشف احتياجاتها في مجال البناء التنظيمي. وعلى نسق أضعف، أوضحت 29% من المؤسسات أن بناء القدرات التنظيمية يتم بشكل منسق مع المنظمات الدولية والأممية، كما أوضحت 42% من المؤسسات بوجود رؤية مشتركة بين المنظمات الدولية والأممية أن التطوير التنظيمي سينتج عنه تغيير في العلاقات يؤدي لاستقلالية أكبر للمؤسسات المحلية.

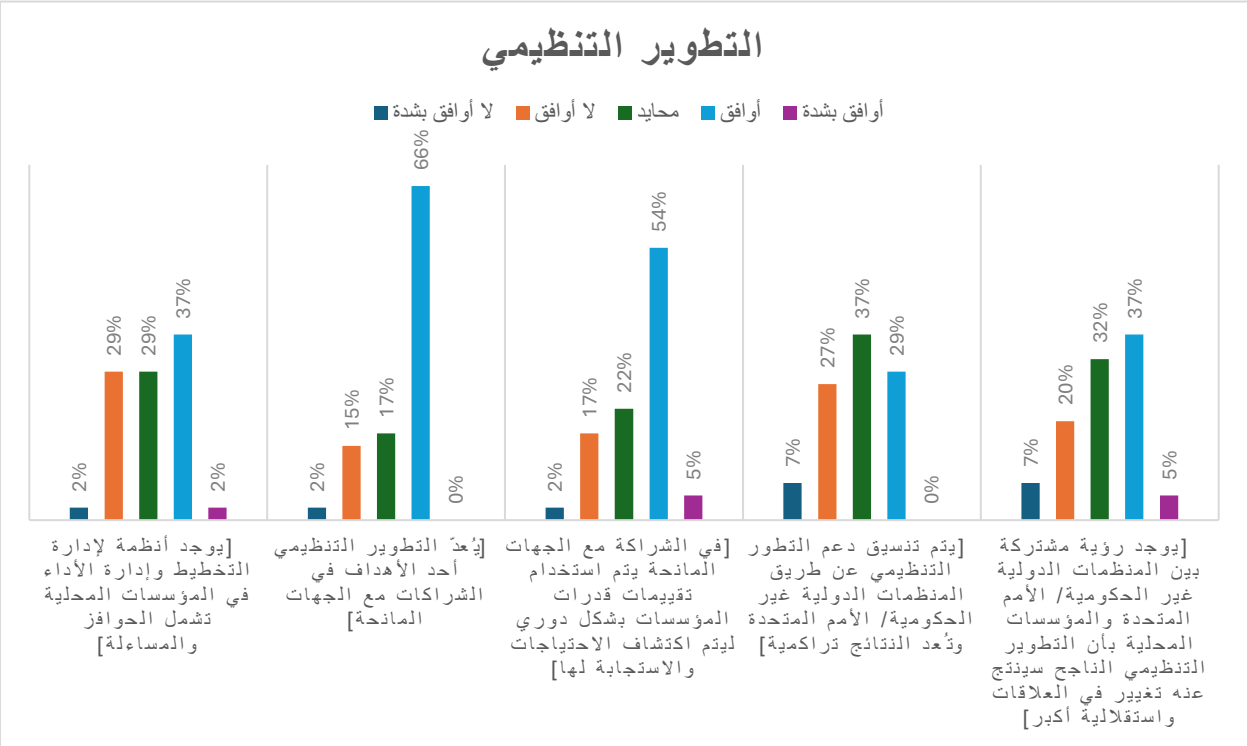

3.2 تمويل بناء القدرات

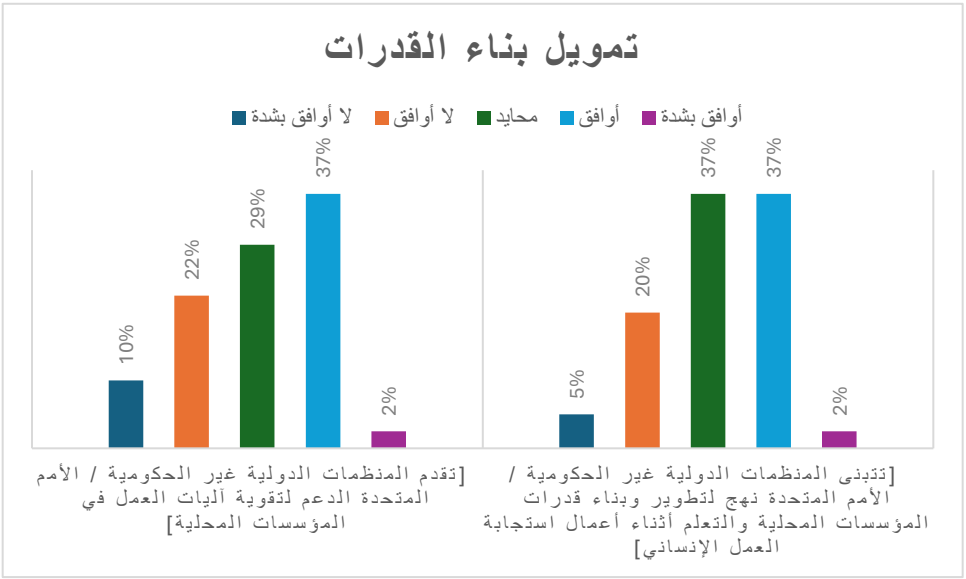

على صعيد التمويل المخصص لبناء القدرات، أوضحت المؤسسات أن المنظمات الدولية والأممية تهتم بتقديم الدعم لبناء القدرات. حيث أفادت 39% من المؤسسات أن المنظمات الدولية غير الحكومية والأممية تتبنى نهجاً لتطوير وبناء قدرات المؤسسات المحلية في العمل الإنساني، كما أن نفس النسبة ترى أن المنظمات الدولية والأممية تقدم الدعم لتقوية آليات العمل الإنساني في المؤسسات المحلية.

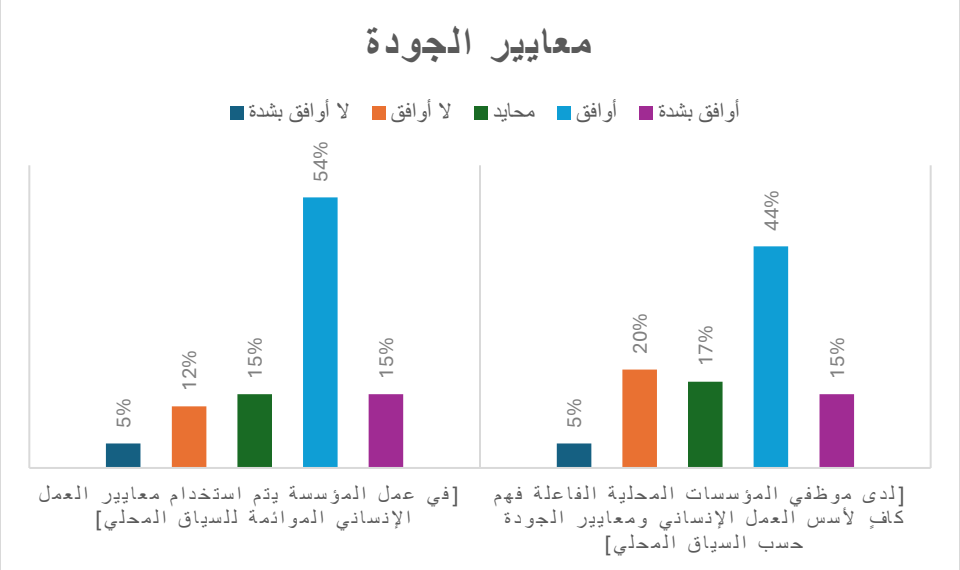

3.3 معايير الجودة

إن توفير معايير العمل الإنساني المتوافقة مع السياق المحلي (الموطّنة) والتدريب عليها واتباعها في برمجة التدخلات من أوجه وسمات الصفقة الكبرى لتحقيق التوطين ورفع قدرات المؤسسات الأهلية.

وحسب نتائج الاستبانة فقد أبدت المؤسسات اهتماماً عالياً بمعايير الجودة في العمل الإنساني. يتضح ذلك من نسبة 69% من المؤسسات التي أفادت أنها تستخدم معايير العمل الإنساني الموائمة للسياق المحلي، كما أن 59% من المؤسسات أبدت أن لدى موظفيها فهم كافٍ لأسس العمل الإنساني ومعايير الجودة الخاصة به.

الخلاصة

هناك ثقل واهتمام عالٍ لدى المانحين في الاستثمار في بناء القدرات والتطوير التنظيمي وتطبيق المعايير الإنسانية. إلا أن هذا الاهتمام بحاجة للمزيد من التطوير ليكون أكثر توطيناً واستراتيجياً بحيث يُبني على تحديد احتياجات واضحة دون تقليل من قدرات المؤسسات الأهلية، بل والبناء عليها والاستفادة من التجارب المحلية لصبغ المعارف والآليات التنظيمية بالطابع المحلي الأكثر اتساقاً ومناسبة للواقع الفلسطيني.

#	المعيار	ضعيف	متوسط	ممتاز
3	القدرة		✓	
3.1	التطوير التنظيمي		✓	

#	المعيار	ضعيف	متوسط	ممتاز
3.2	تمويل بناء القدرات		✓	
3.3	معايير الجودة			✓

4. التنسيق والتكامل

من أهداف الصفقة الكبرى خلق قيادة أفضل للعمل الإنساني بما يضمن رفع دور الجهات الفاعلة المحلية.

4.1 المشاركة في تنسيق العمل الإنساني

من ركائز الصفقة الكبرى؛ أن تعمل الفرق الإنسانية المحلية والدولية بشكل جماعي وعلى نحو يهيئ بيئة تمكينية للجهات الفاعلة المحلية. وتقوم على اعتبار الجهات المحلية أعضاءً فاعلين في مجموعات العمل الإنساني وممثلون فيها بشكل جيد.

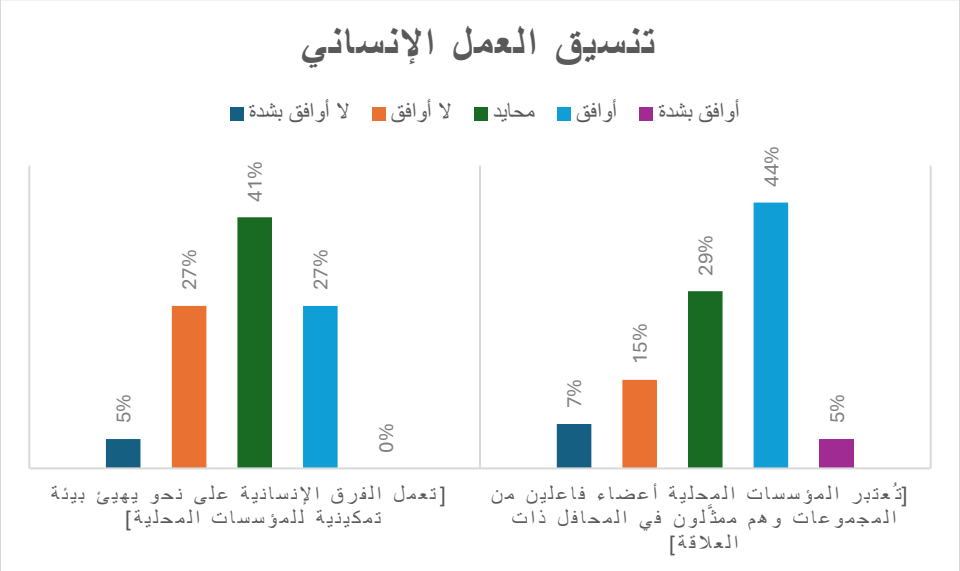

على صعيد تنسيق العمل الإنساني وتكامليته، أوضحت النتائج أن المؤسسات تنظر بشكل متفاوت لجهود تنسيق العمل الإنساني. فمن جهة، أبدت 49% من المؤسسات المحلية أنهم أعضاء فاعلون في مجموعات العمل الإنساني (القطاعات والمجموعات العنقودية) ولديهم تمثيل في المحافل ذلت العلاقة. ومن جهة أخرى؛ أفادت النتائج أن 27% فقط من المؤسسات ترى أن الفِرق الإنسانية تعمل بما يوفر بيئة ممكنة للمؤسسات المحلية.

4.2 قيادة العمل الإنساني

جاءت نتائج الاستبانة فيما يتعلق بقيادة العمل الإنساني متفاوتة حسب المحاور. من المنظور العام تنظر المؤسسات بشكل إيجابي لدورها في قيادة العمل الإنساني في مجتمعاتها. تجلى ذلك في أن 46% من المؤسسات ترى أن المؤسسات المانحة تستعين بالأجسام التنسيقية وتدعمها و44% من المؤسسات المحلية ترى أنها تقوم بدور قيادي في آليات تنسيق العمل الإنساني وعبر

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
The Palestinian Non-Governmental Organizations Network

القطاعات. كما أن 44% من المؤسسات ترى أن الجهات المانحة تقوم بإنشاء برامج جديدة مناسبة للسياق عند الحاجة. في حين ترى 29% من المؤسسات أن هناك خطط لدى المؤسسات الدولية لنقل قيادة وتنسيق العمل الإنساني للمؤسسات المحلية، ونفس النسبة ترى أن المؤسسات الدولية تعطي المؤسسات المحلية الأولوية لقيادة العمل الإنساني مقابل 46% تختلف مع ذلك.

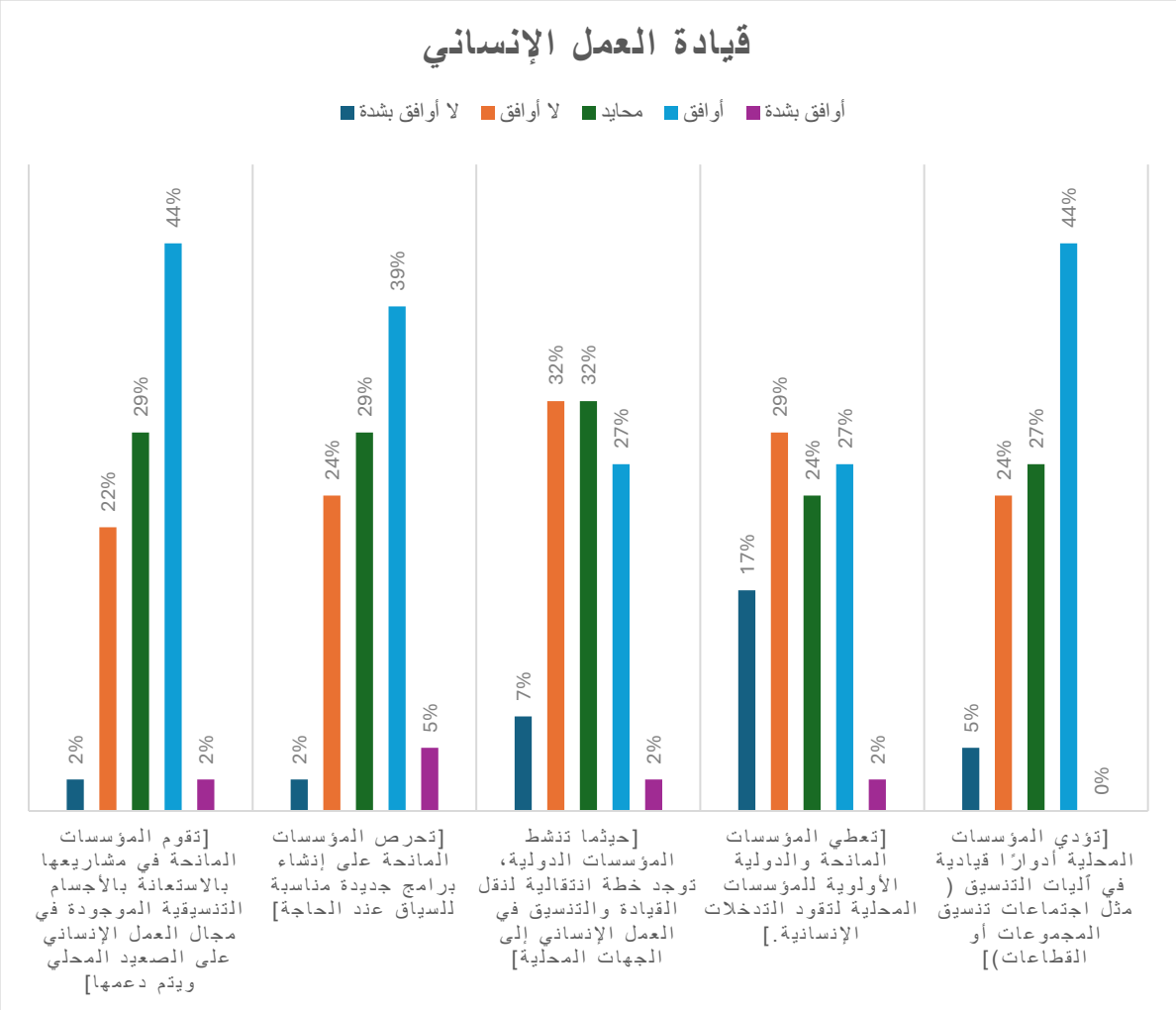

4.3 الاستجابة التعاونية والتكميل

أوضحت نتائج الاستبانة أن ثلث المؤسسات تقريباً ترى تكاملاً وتنسيقاً بين المؤسسات الدولية والأممية من جهة والمؤسسات

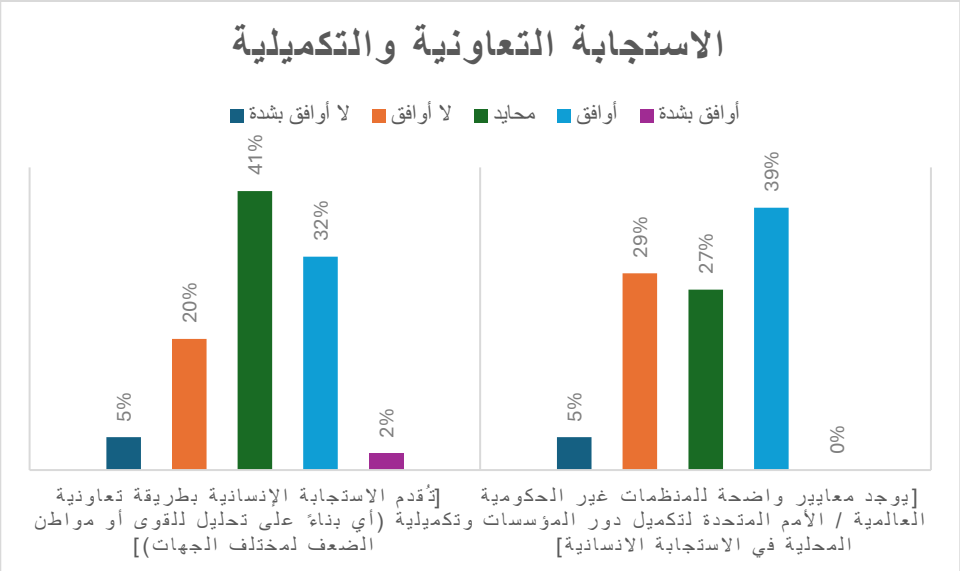

المحلية من جهة أخرى. حيث أفادت 39% من المؤسسات أن هناك معايير واضحة لدى المؤسسات الدولية والأممية لتكميل دور المؤسسات المحلية، كما أن 34% من المؤسسات المحلية ترى أن الاستجابة الإنسانية تُقدم بناء على تحليل القوى ومواطن الضعف للجهات المختلفة.

الخلاصة

لقد قطعت المؤسسات الأهلية والدولية والمانحين شوطاً كبيراً في تنسيق العمل الإنساني وتكامليته. إلا أن دور المؤسسات الأهلية في قيادة هذا الجهد ما زالت متواضعة وبحاجة لمزيد من العمل. كما أن بصمة وانعكاس التزامات الصفقة الكبرى في هذا النوع من العمل ما زال محدوداً ولم يُلمس بعد بالشكل المتوقع.

#	المعيار	ضعيف	متوسط	ممتاز
4	التنسيق والتكامل		✓	
4.1	المشاركة في تنسيق العمل الإنساني			✓
4.2	الجهات الفاعلة المحلية والوطنية القيادة الإنسانية		✓	
4.3	الاستجابة التعاونية والتكميلية		✓	

5. السياسات العامة والتأثير والظهور

تسعى الصفقة الكبرى لزيادة وجود الجهات الفاعلة في مباحثات السياسة الدولية وزيادة ظهورها ومساهمتها في الاستجابة الإنسانية.

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
The Palestinian Non-Governmental Organizations Network

5.1 التأثير على السياسات

ضمن التزامات الصفقة الكبرى: يُتوقع أن يكون للمؤسسات المحلية دور أكبر في المناصرة الإنسانية والتأثير على السياسات بما يخدم الصالح العام.

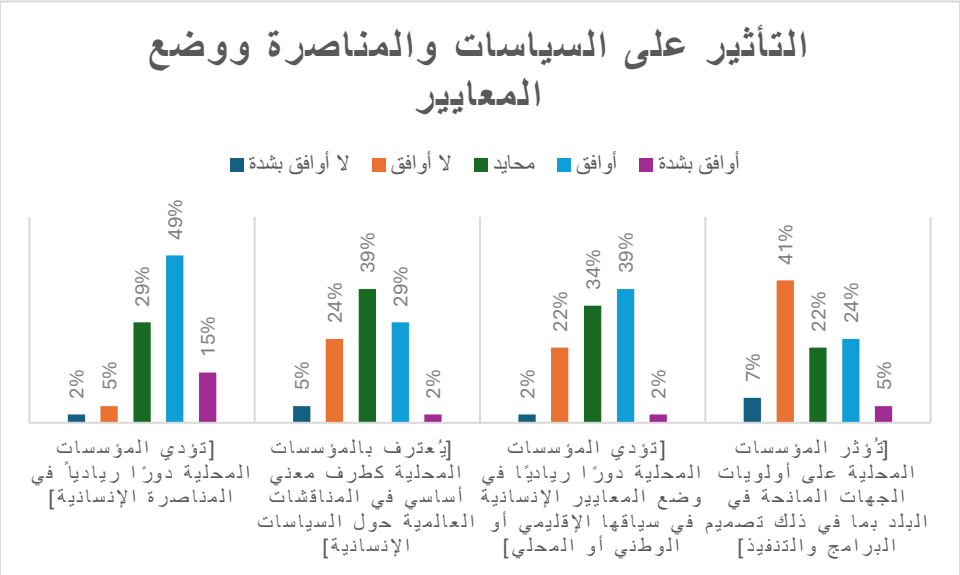

ترى المؤسسات المحلية أن دورها متواضع في التأثير على السياسات والمناصرة ووضع المعايير المتعلقة بالعمل الإنساني. يتجلى ذلك من خلال النسب التالية:

- 29% من المؤسسات ترى أن لها تأثير على أولويات الجهات المانحة بما في ذلك تصميم وتنفيذ البرامج، مقابل 48% من المؤسسات لا تتفق مع ذلك.
- 41% من المؤسسات ترى أن لها دوراً ريادياً في وضع المعايير الإنسانية في سياقها الإقليمي أو الوطني أو المحلي، مقابل 24% لا ترى ذلك.
- 31% من المؤسسات ترى أنها مُعترف بها كطرف ذو صلة في المناقشات حول السياسات الإنسانية مقابل 29% لا تتفق مع ذلك.
- 64% من المؤسسات ترى أن لها دوراً ريادياً في المناصرة الإنسانية.

5.2 الدور في التقرير والاتصالات

يقصد هنا بالتقرير هو دور الجهات الفاعلة في توثيق والتبليغ والنشر عن القضايا الخاصة بالعمل الإنساني. وتسعى الصفقة الكبرى لرفع قدرة وتأثير المؤسسات المحلية في هذا الصدد بحيث يكون للجهات المحلية أثر واضح في القضايا الإنسانية وصياغتها وكيفية توصيلها للجهات المعنية.

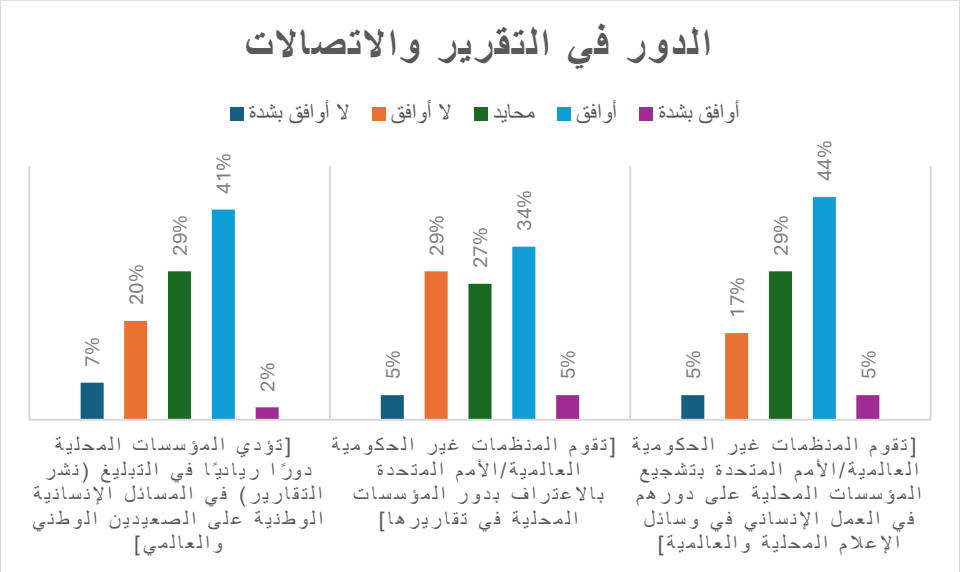

ترى المؤسسات المحلية أن لها دوراً جيداً في التقرير والاتصالات فيما يتعلق بالعمل الإنساني. حيث أفادت 49% من المؤسسات أن المؤسسات الدولية والأممية تشجعها على دورهم في العمل الإنساني. كما أن 39% من المؤسسات يُعترف بدورها ضمن التقارير الدولية والأممية. كما أن 43% من المؤسسات ترى أن لها دوراً رياديا في التبليغ ونشر التقارير في المسائل الإنسانية.

الخلاصة

رغم أن المؤسسات الأهلية لها دور كبير في التقرير والاتصالات إلا أن دورها في التأثير السياسات ووضع المعايير ما زال محدوداً وهناك مساحة كبيرة للتحسين في هذا الصدد.

#	المعيار	ضعيف	متوسط	ممتاز
5	السياسة والتأثير والظهور	✓		
5.1	التأثير على السياسات والمناصرة ووضع المعايير	✓		
5.2	الوضوح في التقرير والاتصالات		✓	

6. المشاركة

تهدف الصفقة الكبرى لزيادة مشاركة الأشخاص والمجتمعات المتضررة في صناعة وصياغة التدخلات المقدمة لهم والتأثير على سياسات وطبيعة العمل الإنساني الذي يتعلق بهم.

6.1 مشاركة المتضررين في الاستجابة الإنسانية

من أهم أشكال تحقيق مشاركة الأشخاص المتضررين في الاستجابة الإنسانية أن يكون لهم صوت مسموع ومؤثر في تحديد احتياجاتهم وصياغة التدخلات التي تقدم لهم.

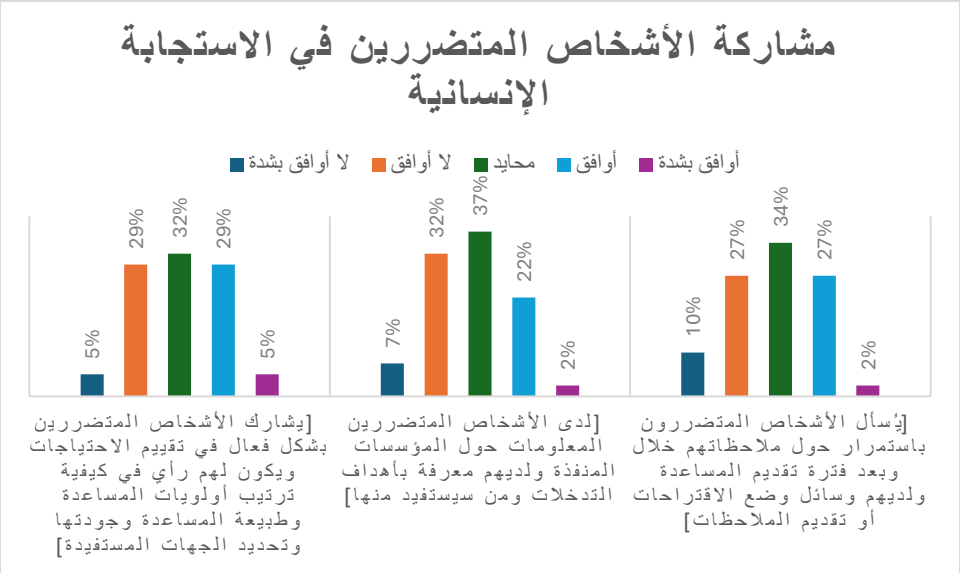

بشكل عام، يرى ربع المؤسسات أن هناك مشاركة فاعلة من الأشخاص المتضررين في الاستجابة الإنسانية. حيث أفادت 29% من المؤسسات أن الأشخاص المتضررين يتم سؤالهم حول ملاحظاتهم خلال وبعد فترة تقديم التدخلات الإنسانية مقابل 37% من المؤسسات ترى عكس ذلك. كما أن 24% فقط من المؤسسات ترى أن لدى الأشخاص المتضررين معلومات حول المؤسسات المنفذة للتدخلات أو معلومات عن أهداف هذه التدخلات والفئات المستهدفة منها مقابل 39% من المؤسسات لا تتفق مع ذلك. أيضاً أفادت 34% من المؤسسات أن الأشخاص المتضررين يشاركون بشكل فعال في كيفية ترتيب أولويات المساعدات وتحديد الجهات المستفيدة منها. مقابل نسبة مطابقة من المؤسسات لا تتفق مع ذلك.

الخلاصة

ما زال هناك الكثير للقيام به في موضوع مشاركة الأشخاص والمجتمعات المتضررة. وضمن إطار الصفقة الكبرى فإن انعكاس الالتزامات المتعلقة بهذا الموضوع ما زالت غير واضحة على الأرض.

#	المعيار	ضعيف	متوسط	ممتاز
6	المشاركة	✓		
6.1	المشاركة في المجتمعات فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية	✓		

#	المعيار	ضعيف	متوسط	ممتاز
6.2	مشاركة المجتمعات من أجل تطوير السياسات الإنسانية ووضع المعايير	✓		

نظرة عامة

بشكل عام يتضح أن تطبيق التزامات الصفقة الكبرى في فلسطين ضعيف. حيث إن معايير جودة التمويل وقدرة المؤسسات على التأثير والمشاركة ضعيفة. بينما نوعية الشراكات والقدرة التنظيمية والتنسيق والتكامل في العمل الإنساني متوسطة في أحسن الأحوال.

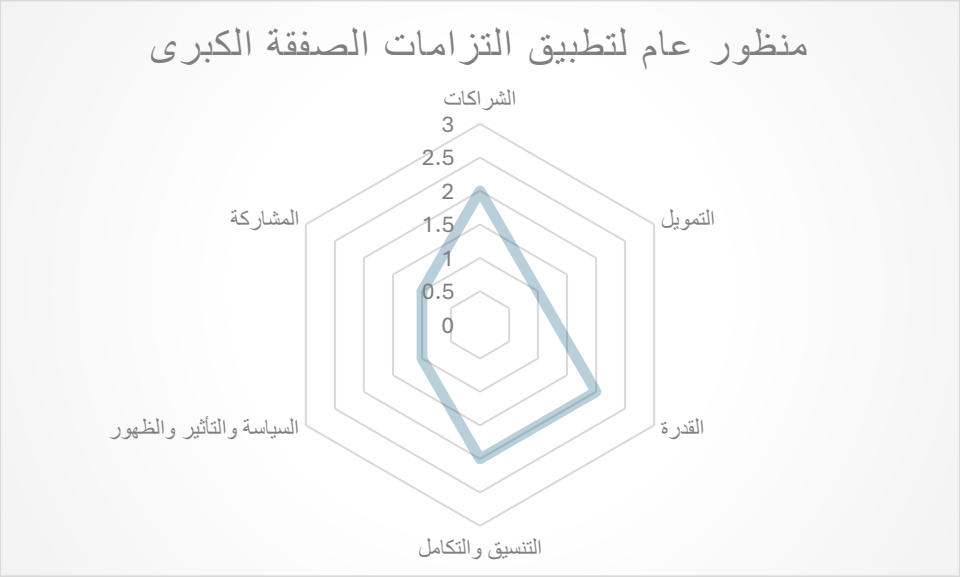

ولعل أسباب الضعف تكمن في عدة مواضع نسردها كما يلي:

- **أسباب تتعلق بالصفقة الكبرى ذاتها:**

1. **ضعف توجهات الممولين نحو التزامات الصفقة الكبرى**: رغم التزام عدد من المانحين بالصفقة الكبرى إلا أن عددهم بشكل إجمالي قليل نسبة إلى مجتمع المانحين. كما أن الالتزام في طبيعته أخلاقي بالدرجة الأولى وليس إجبارياً ومرتبطاً بآليات مساءلة ملزمة.
2. **الصفقة الكبرى تعالج آليات العمل وليست المسببات**: رغم كفاءة إطار العمل الذي تقترحه الصفقة الكبرى والوعد بالتغيير الجيد الذي تحمله في طياتها؛ إلا أنها تظل "إطار عمل" يقدم حلولاً تختص بمسائل التنفيذ وطرقه. في حين أن مشاكل التمويل تتعدى ذلك إلى أسباب سياسية واقتصادية وتعد هي المؤثر الأكبر على مدى تطبيق الصفقة الكبرى في الأصل. وهذا ينطبق بشكل خاص على الوضع في فلسطين.

- **أسباب تتعلق بالوضع في فلسطين:**

هناك الكثير مما يمكن قوله في هذا المجال. لذا نخصص القسم التالي للحديث عن التحديات التي تواجه تطبيق الصفقة الكبرى في السياق الفلسطيني.

تحديات الصفقة الكبرى في السياق الفلسطيني

ضعف المعرفة بالصفقة الكبرى

إن عدم معرفة جزء كبير من المؤسسات الأهلية في فلسطين بالصفقة الكبرى هو أمر فارق. كون عدم المعرفة بها يضعف إمكانيات الاستفادة منها والبناء عليها وحتى مساءلة المانحين انطلاقاً من التزاماتها. حيث يقول السيد أمجد الشوا[27] مدير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية: "المؤسسات التي تعد خططها الاستراتيجية يلزمها المعرفة بالصفقة الكبرى". وقد لمس فريق الدراسة من خلال المقابلات والنقاشات التي أجراها على هامش الاستبانة مدى ضعف معرفة المؤسسات بالصفقة الكبرى.

يقول السيد ماهر داودي "ليست كل المؤسسات المحلية على علم بالصفقة الكبرى أو التزاماتها"[28]، وهذا أيضاً ما أكدته جمعية أجيال للإبداع والتطوير في مقابلة أجريت مع السيد عبد الله شرشرة[29] حيث قال: "صحيح أن معرفتنا محدودة بالصفقة الكبرى. وهذا شيء ينطبق ليس فقط على مؤسستنا، ولكن أيضاً بشكل واسع على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة".

هذا كله يؤكد أن المجتمع الأهلي في فلسطين غير محيط بالشكل الكافي بالصفقة الكبرى. والجهل بموضوع الصفقة الكبرى ككل يقتضي أيضاً الجهل بالتزاماتها.

ورغم ما تشكله التزامات الصفقة الكبرى كمُنطلق وأساس قوي يمكن للمؤسسات الأهلية أن تستخدمه في مساءلة المانحين في كيفية تطبيق التزاماتهم من خلال عقود المنح المقدمة في فلسطين.

وبالتالي فإن عدم المعرفة بالصفقة الكبرى يعني عدم مساءلة المانحين بالتزاماتهم ضمن الصفقة الكبرى -أو على الأقل مساءلتهم على أساس التزامهم بالصفقة الكبرى- ما يؤدي بالتالي إلى عدم الاستفادة منها.

> "ليست كل المؤسسات المحلية على معرفة بالصفقة الكبرى"
>
> تيري بولاتا – الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

وعلى خلاف ما سبق؛ تقول بعض وجهات النظر مثل تلك التي تتبناها شبكة نير والتي تقول أن[30] "معرفة المؤسسات المحلية بالصفقة الكبرى ليست شرطاً لتطبيقها. بل يُفترض أن يكون تطبيق الصفقة الكبرى جزءاً لا يتجزأ من تغيير سياسات التمويل".

ومن المؤكد أنه ليس مطلوباً معرفة المؤسسات الأهلية بالصفقة الكبرى والالتزامات المنبثقة منها. ولكن ما نود التأكيد عليه، أن

---

27 مقابلة شخصية مع السيد أمجد الشوا – مدير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية –أجريت يوم 3 أغسطس 2023

28 مقابلة شخصية مع السيد ماهر داوودي – ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس. تم إجراؤها يوم 2 أكتوبر 2023

29 مقابلة شخصية مع السيد عبد الله شرشرة – مدير جمعية أجيال للإبداع والتطوير – أجريت يوم 29 سبتمبر 2024

30 مقابلة شخصية مع السيدة ألكس ماسون – مسؤول المناصرة في شبكة نير – أجريت بتاريخ 9 أغسطس 2023

غياب المعرفة بها يعني غياب المساءلة بناء عليها وانطلاقاً منها وهو ما يجعل مسؤولية التنفيذ تقع فقط على عاتق المانحين. بينما معرفة المؤسسات الأهلية بالتزامات الصفقة الكبرى قد تؤدي إلى تبني نوع من المساءلة القائمة على هذه الالتزامات ما يعطيها قوة أكبر.

حساسية الوضع الفلسطيني

نظراً لوضع فلسطين الخاص كدولة تحت الاحتلال الإسرائيلي فهناك حساسية عالية من المانحين بشكل عام تجاه التعامل مع هذا الوضع. وهو ما يخلق الكثير من حالات عدم المساواة في التعامل والكيل بمكاييل مختلفة عندما تتعلق الأمور بالشأن الفلسطيني. إن الامتداد الزمني للاحتلال الإسرائيلي على مدى سبعة عقود لفلسطين والمحاباة الخاصة التي يحظى بها الاحتلال الإسرائيلي من قِبل المانحين بشكل عام ومن قبل أكبر المانحين لفلسطين -وهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي- بشكل خاص، ساهمت في تعزيز الحساسية تجاه الوضع الفلسطيني. أو يمكن القول بشكل أكثر دقة، خلقت حيّزاً من الحرية للاحتلال الإسرائيلي في التدخل في سياسات المانحين وفرض إرادتها عليهم في جوانب مختلفة.

ففلسطين تختلف عن كثير من الدول والمناطق الأخرى التي تعاني من أزمات ناتجة عن كوارث طبيعية أو عن أزمات سياسية حديثة العهد أو قصيرة المدة. فما يحدث في فلسطين هو خليط من أزمات متعاقبة أساسها الاحتلال الإسرائيلي وتختلط بصراعات داخلية فلسطينية. وليس أدل على حساسية الوضع الفلسطيني من الواضع الراهن في ظل حرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في غزة على مسمع ومرأى من العالم دون أن تتمكن المؤسسات الأممية والحكومات المختلفة من تغيير شيء يُذكر. وقد بلغ تأثير حساسية الوضع الفلسطيني مبلغه لدرجة أن المؤسسات الأممية والدولية ومن ورائها الحكومات لا تملك فرض إرادتها على الاحتلال الإسرائيلي لإدخال اليسير من المعونات لوقف المجاعة في غزة. ناهيك عن وضع حد للفظائع التي ترتكب كل لحظة في حق المدنيين.

> "الممولون شعروا بصدمة من الحرب -على غزة- وطلبوا وقف الأنشطة وعدم الصرف على المشاريع وخلقوا معايير جديدة للعمل"
>
> عبد الله شرشرة – جمعية أجيال للإبداع والتطوير

تعتبر وثيقة نبذ الإرهاب مثالاً حياً على استجابة مجتمع المانحين للسياسات الإسرائيلية والتعاطي معها على حساب الخدمة الإنسانية. فوثيقة نبذ الإرهاب التي فرضتها الوكالة الأميركية للتنمية (USAID)، والتي تشترط على كل مؤسسة التوقيع على وثيقة "نبذ الإرهاب" التي تتضمن موقفًا صريحًا يعتبر المقاومة الفلسطينية إرهابًا، وتنص على الالتزام بالقيم والمبادئ الأميركية في العمل، إضافة لوثيقة نبذ الإرهاب التي فرضها الاتحاد الأوروبي كشرط لتلقي التمويل منه على المؤسسات الفلسطينية. هذه أمثلة على مدى تحسس المانحين ضد القضية الفلسطينية وتبنّي الرواية الإسرائيلية. وهذا ما يخالف المبدأ الأول الذي يقوم عليه العمل الإنساني ألا وهو الحياد. كما أنه يتعارض مع روح الصفقة الكبرى التي تسعى لتعزيز الجهود المحلية ورفع قدرات المؤسسات الوطنية لتقوم بدور فعال في العمل الإنساني.

> "معظم التمويل خاصة في فترة الحرب نجده مرتبط سياسياً أكثر منه تنموياً"
>
> بهية عمرة – جمعية الإغاثة الطبية

في حرب الإبادة التي المستمرة في غزة، تكشفت الكثير من الضغوط على المؤسسات الأهلية والدولية سواء. وقد كان الطابع العام لدى المؤسسات الدولية هو تجميد عملها

أو وقفه. يقول السيد جميل سوالمة[31] مدير مكتب أكشن ايد في فلسطين: "كانت الحرب علامة فارقة في موضوع التمويل. وقد عرّت الكثير من المؤسسات والمانحين حيث أوقفوا أو جمدوا تمويلهم".

كما تعمل إسرائيل على محاصرة عمل المؤسسات الأهلية الفلسطينية وتشويه صورتها أمام الممولين وبشكل خاص الاتحاد الأوروبي، وذلك عبر إصدار تقارير دورية للمراقب الإسرائيلي للمنظمات الأهلية (NGO Monitor)[32]، والتي تعمل على ربط المؤسسات الأهلية بالتنظيمات الفلسطينية، واتهامها بممارسة أنشطة إرهابية وتمويلها. دون أن يقابل هذا بموقف حاسم من المانحين ضد هذه الأفعال، بل على العكس يتم مساءلة المؤسسات الفلسطينية بسبب مثل هذه التقارير.

إن حساسية الوضع تجاه فلسطين والقضية الفلسطينية؛ أكسبت الاحتلال الإسرائيلي حصانةً تمنع مساءلته وتحول دون معالجة الأسباب الجذرية للمآسي الإنسانية في فلسطين.

تأثير الاحتلال الإسرائيلي

إضافة للحساسية تجاه الوضع الفلسطيني؛ فإن الاحتلال الإسرائيلي يمارس دوراً قميعاً تجاه المجتمع المدني الفلسطيني. حيث يستمر في تضييق الفضاء المدني وملاحقة المؤسسات الأهلية لحصر تدخلاتها أو وقفها بشكل نهائي. ولعل حادثة إغلاق المؤسسات الست هو أكبر دليل على ذلك. فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بدهم وإغلاق مكاتب ست مؤسسات أهلية فلسطينية في شهر أكتوبر عام 2021[33]. وبعد ذلك قررت إغلاقها نهائياً بعد إضافة مؤسسة سابعة للقائمة. والغريب أن الدول والمؤسسات المانحة لهذه المؤسسات ضحايا الإجراءات الإسرائيلية قامت بوقف التمويل مباشرة استجابة للإجراءات الإسرائيلية. ورغم أن بعض المانحين أعاد العلاقات بعد إجراء تحقيقات وبعد وضوح عدم اكتمال "الأدلة" الإسرائيلية، إلا أن الوضع لم يعد كالسابق بالنسبة لهذه المؤسسات. والشاهد من الموضوع هو مدى استجابة المانحين لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي وتعاطيهم معها بما يتعارض مع مبادئ العمل الإنساني ويضر بشكل واضح بجهود العمل الإنساني.

وليس أغرب من ذلك؛ إلا ما قام به الاحتلال الإسرائيلي من إقرار قانون بحظر عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين -الأونروا-[34] وهو ما يشكل سابقة تاريخية في عمل مؤسسات الأمم المتحدة. فتأثير الاحتلال الإسرائيلي تعدى نطاق المؤسسات الأهلية المحلية إلى المس بمؤسسات الأمم المتحدة.

في ظل مثل هذه الظروف، والجرأة الإسرائيلية على الفضاء المدني؛ يستحيل الحديث عن الالتزام بمبادئ الصفقة الكبرى. فمع انتهاك مبادئ العمل الإنساني الأساسية تغيب وراءها أي التزامات أو مبادئ. وبالتالي من الصعب الحديث عن تطبيق الصفقة الكبرى أو حتى تخيّل ذلك.

31 مقابلة شخصية مع السيد جميل سوالمة – مدير مكتب أكشن ايد في فلسطين – أجريت بتاريخ 3 أكتوبر 2024

32 المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات - مسارات " نحو سياسات فاعلة لمواجهة التمويل المشروط سياسيًا للمؤسسات الأهلية الفلسطينية"

33 الجزيرة – 23 أكتوبر 2021

34 BBC News – 4 Nov, 2024

تأثير السلطة الفلسطينية والانقسام وتقلص الفضاء المدني الفلسطيني

إن الوضع السياسي الداخلي في فلسطين مهلهل ويسوده التفرق. فالواقع الذي تجد فيه حكومتين مختلفتين في التوجه والسياسة، تتفرد كل منها بجزء من الأرض يؤثر وبشكل كبير على العمل الإنساني بأوجهه المختلفة ومنها التمويل والتوطين.

وقد صاحبت التغييرات السياسية في فلسطين تغييرات مماثلة على وضع العمل الإنساني. فمثلاً مع مجيء السلطة الفلسطينية في مطلع التسعينات، ركز المانحون جهودهم لدعم السلطة الفلسطينية ومؤسساتها بشكل كبير. ومع الانقسام الفلسطيني في 2007، تغيرت توجهات المانحين للتركيز على المؤسسات الأهلية في ظل سياسة عدم الاتصال مع حكومة حماس الوليدة في قطاع غزة.

> "في وقت معين؛ كانت توجهات المانحين تنصبّ على السلطة الفلسطينية. ولكن الآن عاد التركيز على المؤسسات الأهلية ودعمها من خلال المؤسسات الدولية"
>
> بهية عمرة – جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية

وعدا عن أثر الانقسام في تضييق الأفق من حيث العمل مع مجتمع المانحين لدعم العمل الإنساني في قطاع غزة؛ فقد خلق هذا واقعاً جديداً اتسم بمحاربة الحق في تشكيل الجمعيات والتضييق على المؤسسات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. مما أثر سلباً على التمويل المتاح للمؤسسات الأهلية بسبب عزوف الممولين أو إحجامهم عن دعم المؤسسات العاملة في غزة. وقد اتسمت مرحلة الانقسام الفلسطيني بزيادة التوجهات السياسية في التمويل حيث بدأت تظهر شروط أصعب للتمويل المقدم للمؤسسات الفلسطينية مثل وثيقة نبذ الإرهاب وعمليات الفحص المسبق لقوائم المستفيدين والفحص الأمني للموظفين وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات الأهلية.

ضمن هذه البيئة؛ تعرضت المؤسسات الأهلية لضغوط كبيرة أضعفتها من حيث القدرة على التفاوض مع المانحين وبناء شراكات تقوم على علاقة التكافؤ والمساواة. كما جعلت تركيز المؤسسات الأهلية على توفير التمويل اللازم لتغطية نفقاتها وفي نفس الوقت توفير الاستجابة العاجلة للطوارئ المتلاحقة التي شهدتها المناطق المختلفة ومن أهمها قطاع غزة الذي شهد عدوانات متكررة على شكل عمليات عسكرية كبيرة من الاحتلال الإسرائيلي في الأعوام 2008 و2009 و2012 و2014 و2018 و2021 وآخرها ما يجري حالياً على شكل حرب إبادة في قطاع غزة منذ 2023.

ومثل هذه الظروف هي التي خلقت مؤسسات أهلية ضعيفة البنية المالية ومعتمدة بشكل مطلق على التمويل الخارجي ما جعل جزءاً غير بسيط منها يوقع على وثيقة نبذ الإرهاب ويتعامل مع شروط تمويل مجحفة تخالف مبادئ الشراكة القويمة. ومن أمثلة ذلك عمل كثير من المؤسسات الأهلية القاعدية كفروع لتنفيذ أنشطة المؤسسات الدولية دون أن يكون لها دور واضح في تصميم التدخلات أو مشاركة في التكاليف الإدارية المرتبطة بالمشاريع.

تقول السيدة بهية عمرة[35] "متطلبات الممولين تخنق المجتمع المدني وقدرته على تطبيق التنمية". ومحصلة ذلك أن المؤسسات الأهلية تقوم بعمل إداري مرهق يشغلها عن التركيز على رؤيتها ورسالتها الأساسية.

إن وجود جهات حكومية تقوّض من دور المؤسسات الأهلية هو عائق كبير يحول بين تعزيز دور هذه المؤسسات ويحد من قدرتها على مساءلة الممولين أو فرض شروط عادلة على التمويل المقدم لها.

[35] مقابلة شخصية مع السيدة بهية عمرة – جمعية الإغاثة الطبية –أجريت المقابلة بتاريخ 6 سبتمبر 2024

تشظي المجتمع المدني الفلسطيني

لا يمكن النظر إلى هذه النقطة دون اعتبار الوضع السياسي الفلسطيني وكوْن فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي. فهذه الظروف أدت إلى تقسيم فلسطين إلى قطع جغرافية غير متصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما خلقت وضعاً سياسياً صعباً تتفرد فيه السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ويعيش قطاع غزة تحت حكومة الأمر الواقع.

إضافة لذلك كله فإن محاربة الحق في تشكيل الجمعيات ووضع العقبات والإشكاليات أمامها وإقرار قوانين متعددة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال والتي تتعامل مع المؤسسات الأهلية باعتبارها متهمة.

"حتى يتم التأثير على المانحين؛ يجب أن تقوم المؤسسات بتبني موقف موحد والالتزام به"

جميل سوالمة – مدير مكتب أكشن ايد فلسطين

هذا الكم من التحديات الهائلة جعل من الصعب وجود وحدة تجمع المؤسسات الأهلية الفلسطينية تحت مظلة واحدة. وبالتالي نجد العديد من الشبكات والتحالفات التي لا تشكل ثقلاً كبيراً يمكن الاعتماد عليه لتمثيل المؤسسات الأهلية ورد اعتبارها أو الدفاع عنها بشكل قوي يحفظ حقوقها أمام المانحين ويعطيها القوة اللازمة لنقاش الشراكات وشروط التمويل. ولعل أفضل مقال على ذلك هو عدد المؤسسات الأهلية التي اضطرت لقبول التوقيع على وثيقة نبذ الإرهاب وذلك لضعفها مالياً أو لغياب موقف موحد مع باقي المؤسسات الأهلية.

ضعف التزام المانحين

رغم ما تشكله الصفقة الكبرى من حافز قوي لتحسين جودة دعم العمل الإنساني، إلا أن ضعف التزام المانحين هو تحدٍ لا يمكن غض النظر عنه. ومع تقديرنا وإقرارنا أن ما قاموا به من جهد في تطوير الصفقة الكبرى والتوقيع عليها والالتزام بما جاء فيها؛ إلا أن هذا الالتزام ما زال يفتقر للتطبيق الفعلي.

ولعل طبيعة الالتزام بالصفقة الكبرى له أثر على طبيعة التطبيق. وقد أوضحت ذلك السيدة ألكس ماسون[36] أن "جميع التزامات الصفقة الكبرى طوعية" ما يجعل الدافع للالتزام بتطبيقها ضعيفاً. ومع ضعف أو غياب المساءلة حول هذه الالتزامات، يتكرس ضعف أو غياب التطبيق.

على المستوى العالمي؛ نجد أنه وبعد 7 سنوات من إطلاق الصفقة الكبرى ما زال هناك ضعف في الالتزام بتطبيق الصفقة الكبرى. من أمثلة ذلك أنه بعد القمة الإنسانية تم الاتفاق بين مجتمع المانحين والموقعين على الصفقة الكبرى لأن يخصص 25% من التمويل الإنساني للمؤسسات المحلية ويكون مباشراً عبرها. إلا أن النتائج حتى اللحظة تؤكد أنه هذه النسبة لم تتحقق، بل حدث العكس[37]. حيث أظهرت الإحصاءات أن نسبة التمويل المباشر للمؤسسات المحلية قد انخفض أكثر مما كان عليه سابقا.

---

36 مقابلة شخصية مع السيدة ألكس ماسون – مسؤول المناصرة في شبكة نير – أجريت بتاريخ 9 أغسطس 2023

37 أحد الأهداف كان رفع التمويل ليصل 25% على الأقل كتمويل مباشر للمؤسسات بحلول العام 2020. ولكن النسبة انخفضت بدل ان ترتفع منذ العام 2017. The New Humanitarian

ويؤكد هذا ما قاله السيد ماهر داودي أنه "لا يوجد تقرير يوضح مدى التزام المؤسسات بهذه النقطة المهمة"[38] في فلسطين. وهذا يؤكد موضوعين: ضعف الالتزام من قبل المانحين، وضعف الإبلاغ (التقرير) بما يتم عمله من إجراءات لتطبيق الصفقة الكبرى على أرض الواقع.

تشتت جهود التوطين

على صعيد الإجراءات الفعلية المتخذة في فلسطين، يقول السيد ماهر داودي[39] ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس أنه تم إيجاد قوة عمل محلية (localization task force) بتسهيل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) والسويد وكندا. حيث تقود هذه القوة المؤسسات الأممية بواقع كرسيين اثنين في حين أن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (بنجو) لديها كرسي واحد. وقد تم وضع وصف واضح وشروط مرجعية وخطة عمل تحدد الأدوار والمسؤوليات للجهات المختلفة المشاركة. وقد توصلت قوة العمل هذه في شهر إبريل 2023 إلى وضع نقاط لتعزيز المشاركة والتوطين لأي حكومة تقدم مساعدات إنسانية في فسطين، وقد شملت هذه النقاط: مشاركة المخاطر، وإدارة المخاطر، وتعزيز القدرات، وتوطين التدخلات.

> "مطلوب أن يُمثل المؤسسات المحلية مَن لديه القدرة والكفاءة"
>
> ماهر داوودي ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس

ومن ضمن التحديات في توجيه المانحين ما أورده السيد ماهر داودي[40] حين أوضح أن "قوة عمل التوطين" التي تم تأسيسها كأحد نتائج التزامات الصفقة الكبرى؛ كانت تقوم بتوجيه المانحين في فلسطين نحو التوطين. كان هناك استجابة مع بعض المانحين الذي أحبوا المشاركة، ولكنهم يفتقرون إلى الموارد المطلوبة، كما أن هناك مانحين آخرين لم يستجيبوا بالشكل المطلوب. وقد قامت "قوة عمل التوطين" بفرض متطلبات التأكد من الجودة ومتابعة إجراءات توطين التمويل. فمثلاً أوتشا وصلت إلى درجة تخصيص 35% من التمويل لمؤسسات محلية مقارنة بـ HSP الذي بلغت فيه نسبة التوطين (التمويل المخصص للمؤسسات المحلية) أقل من 5% للعام 2022.

ومن التحديات أيضاً، المفهوم المختلف لدى المانحين فيما يتعلق بتفسير توطين التمويل. يقول السيد ماهر داودي[41] "مفهوم الدول المانحة يختلف عن مفهوم بنجو أو أوتشا في التوطين. فمثلا ضمن تمويل السويد لبرنامج تجريبي يُطبق في 3 دول منها فلسطين، وتم اختيار مؤسسات دولية وليس محلية، وعند السؤال عن هذا الموضوع قالوا إن معظم موظفي المؤسسات الدولية المختارة هم موظفون محليون. وهذا يختلف عما لدينا -مفهوم التوطين- أو ما هو موجود في الصفقة".

غياب المشاركة الحقيقية

إلا أنه يجب ملاحظة نقطة مهمة بخصوص توطين التمويل، ألا وهي صناعة القرار التي يجب أن تكون مقترنة بالتمويل.

---

38 مقابلة شخصية مع السيد ماهر داوودي – ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس. تم إجراؤها يوم 2 أكتوبر 2023
39 مقابلة شخصية مع السيد ماهر داوودي – ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس. تم إجراؤها يوم 2 أكتوبر 2023
40 مقابلة شخصية مع السيد ماهر داوودي – ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس. تم إجراؤها يوم 2 أكتوبر 2023
41 مقابلة شخصية مع السيد ماهر داوودي – ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس. تم إجراؤها يوم 2 أكتوبر 2023

خلال مقابلة مع شبكة نير[42]، أوضحت السيدة ألكس ماسون أنه "بعد سنوات من إطلاق الصفقة الكبرى؛ ما زال الفشل الأكبر فيها هو تحقيق الجانب الخاص بالمشاركة المحلية والتي تمثلت في عدم بذل المانحين الجهود المطلوبة لخلق المجموعات المرجعية الوطنية (National Reference Groups) والتي هي أداة مفتاحية في تحقيق الشراكة الحقيقية.

يقول السيد ماهر داودي[43] أنه حتى مع زيادة عدد المؤسسات المحلية التي تحصل على التمويل؛ إلا أنها ما زالت تفتقر إلى القدرة على صناعة القرار. فالمؤسسات المحلية يجب أن يكون لديها فرصة متكافئة في اتخاذ وصناعة القرار، وأن تتمتع بـ"كفاءة معرفة الكيفية" (know-How competency) وأن يكون لديها "مقعد على الطاولة" ليضمن وصول صوت المؤسسات المحلية من كل مناطق فلسطين.

رغم أهمية التمويل في رفد العمل الإنساني في فلسطين، إلا أن هناك مكوّناً أساسياً يفتقر إليه المانحون والمؤسسات الدولية، ألا وهو العُمق المجتمعي الذي تتمتع به المؤسسات المحلية والوطنية. وهذا العُمق هو ما يعطي العمل الإنساني النابع من هذه المؤسسات القيمة والجوهر لإحداث تغيير حقيقي. تنبع قدرة المؤسسات المحلية والوطنية من معرفتها الأصيلة بالمجتمع الفلسطيني كونها جزءٌ منه، وقدرتها على تحديد احتياجات الاحتياجات والأولويات الوطنية. وعلى حد تعبير السيد ماهر داوودي فإن "التمويل مهم، ولكن هناك أبعاد أخرى أهم مثل معرفة احتياجات الفئات والأولويات المطلوبة، وهذه تأتي من مؤسسات لها قاعدة محلية وليس مؤسسات دولية"[44].

> "مشاركة الجهات المحلية والوطنية في نقاشات التوطين هي عامل حاسم لعمل التغيير الحقيقي"
>
> ألكس ماسون – شبكة نير

جدير بالذكر أن المؤسسات الدولية الموقعة على الصفقة الكبرى تفتقر إلى الإبلاغ (إصدار تقارير) عن مدى التزامها بتطبيق الصفقة الكبرى. وهذا كما أوضح السيد ماهر داودي "لا يساعد في معرفة ما قامت به هذه المؤسسات ليكونوا مشاركين فاعلين في الصفقة الكبرى"[45].

وكما أوضح السيد ماهر داودي[46] فإن تبني المؤسسات الدولية للملكية التشاركية "Collective Ownership" فمن الضروري أن يكون هناك قيادة متوطنة (محلية) لهذا النوع من الشراكة لتوجيهها بالشكل الذي يخدم الأجندة الوطنية.

---

42 مقابلة شخصية مع السيدة ألكس ماسون – مسؤول المناصرة في شبكة نير – أجريت بتاريخ 9 أغسطس 2023

43 مقابلة شخصية مع السيد ماهر داوودي – ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس. تم إجراؤها يوم 2 أكتوبر 2023

44 مقابلة شخصية مع السيد ماهر داوودي – ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس. تم إجراؤها يوم 2 أكتوبر 2023

45 مقابلة شخصية مع السيد ماهر داوودي – ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس. تم إجراؤها يوم 2 أكتوبر 2023

46 مقابلة شخصية مع السيد ماهر داوودي – ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس. تم إجراؤها يوم 2 أكتوبر 2023

هَوْل الحاجة وضعف التمويل

إن طبيعة الأزمات في فلسطين تفرض الحاجة إلى تمويل إنساني متزايد. إلا أن الواقع يقدم عكس ذلك. حيث نجد أن التمويل المقدم في السنوات العشر الأخيرة كان في تناقص ملحوظ بين السنوات 2016 وحتى 2020. إلا أنه وبسبب الحروب التي شهدها قطاع غزة تزايد التمويل استجابة لها وإن كان بشكل أقل من المطلوب وبفجوة تمويلية كبيرة.

وفي ظل الأزمات الممتدة والمهولة في فلسطين، كان حجم الحاجة مهولاً جداً مقارنة بالتمويل القليل المتاح الذي لا يكاد يكفي لتغطية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. خاصة في ظل تردي الوضع الاقتصادي في فلسطين عموماً وقطاع غزة خصوصاً. ما أوجد حالة اعتماد كبيرة على التمويل الخارجي والتي تمثلت باعتماد حوالي 80% من سكان قطاع غزة قبل حرب الإبادة على المعونة الغذائية التي تقدمها المؤسسة الأهلية. في حين أن كل سكان قطاع غزة في ظل حرب الإبادة الحالية يعتمدون وبشكل مطلق على المعونات الغذائية والتي لشُحها ومع الحصار المطبق من الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى خلق ظروف مجاعة حقيقية.

في ظل هذه الظروف، تعاني المؤسسات الأهلية الأمرين في سبيل تحصيل منح تكاد تكفي جزءاً يسيراً من الاحتياجات الإنسانية الهائلة. وهذا يجبرها على التخلي عن مبادئ الشراكة وجودة التمويل التي تعد في مثل هذه الظروف رفاهية لا متسع لها. وعلى الناحية الأخرى، يقوم المانحون بالتركيز على فرض شروط إضافية للتمويل -خاصة خلال حرب الإبادة- في ظل عدم وجود مساءلة أو قدرة على التفاوض لدى المؤسسات الأهلية المتلقية لهذه المساعدات.

فرص الصفقة الكبرى في السياق الفلسطيني

خطوات على طريق التوطين

رغم حداثتها إلا أن هناك جهوداً مبذولة في مجال التوطين يمكن القول إنها خطوات في الاتجاه الصحيح. من أهم هذه الخطوات "تحديد الاحتياجات متعدد القطاعات" أو "Multi Sectorial Needs Assessment MSNA" والذي بدأ العمل عليه بهدف الوصول إلى الأسباب والمسببات الحقيقية للاحتياجات القائمة في فلسطين. هذا النوع من تحديد الاحتياجات تم بالتعاون مع مجموعة من المانحين وبشكل مستقل من مؤسسة REACH لتوفير بيانات واضحة عن مختلف القطاعات لتخدم كل الجهات العاملة في المجالات وتحديد الرؤية أمامها من حيث حجم وطبيعة الاحتياجات وربطها بالأسباب المؤدية لها. ولكن كما يقول السيد ماهر داودي[47] فإن هذا النوع من التحليل "رغم أنه جيد جداً، ولكنه أيضاً مُكلف جداً وبحاجة إلى أدوات أخرى مكملة له".

وإضافة لذلك؛ فإن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO تعمل على نشر التوطين كمفهوم لتوجيه وعي المؤسسات الأهلية وكتطبيق لخلق واقع تتمتع فيه المؤسسات الأهلية الفلسطينية بشكل أكبر من المشاركة والتمثيل لتوطين التدخلات. ومن أهم النجاحات في ذلك هي مشاركة الشبكة كعضو مراقب في لجنة اختيار المؤسسات الفائزة بمنح من صندوق التمويل الإنساني.

[47] مقابلة شخصية مع السيد ماهر داوودي – ممثل القنصلية السويدية العامة في القدس. تم إجراؤها يوم 2 أكتوبر 2023

مجتمع مدني ذو خبرة

يتمتع المجتمع المدني في فلسطين بخبرة عالية صقلتها الممارسة الممتدة للعمل الإنساني على مدار عقود من الزمن واحتكاك كبير مع طيف متنوع من المانحين وفي ظروف عمل مختلفة. وهذا النوع من الخبرة يساعد على رفع جودة العمل الإنساني ككل ويُعد رافداً له لتحقيق آثار ممتدة وزيادة كفاءة وفاعلية التمويل. كما أن هذه الخبرة تساعد على رفع جودة التخطيط والتنفيذ وضمان تحقيق النتائج المرجوة بشكل ناجع وفعال.

هذه الخبرة تعد ثروة وعامل حافز لإمكانية إيجاد تجربة نموذجية لتطبيق التزامات الصفقة الكبرى وإيجاد شراكة حقيقية مع المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

إيمان بضرورة التغيير

إن أهم عوامل التغيير الإيجابي هو الإيمان بالحاجة للتغيير والعمل على تنفيذه. وهذا الإيمان متوفر في السياق الفلسطيني كونه نابع من معاناة المؤسسات الأهلية الفلسطينية والواقع المرير الذي تعيشه كل يوم. وهو ما يشكل لديها حافزاً إيجابياً لتبني إجراءات وتوجهات من شأنها خلق بيئة ممكنة للعمل الأهلي وإيجاد شراكات حقيقية مع المانحين.

التوصيات

- **العمل على دعم المؤسسات الأهلية المحلية وتعزيز قدرتها على البقاء والاستمرار كشرط أساسي لدعم صمودها أمام التمويل المشروط وذلك عبر ما يلي:**
  - خلق شبكة دعم للمؤسسات الأهلية لتعزيز قدراتها المالية وتحقيق اكتفاء ذاتي يقلل من اعتمادها على التمويل المشروط.
  - مراجعة التشريعات والقوانين القائمة ومراجعة آليات تنفيذها بما يزيد من قدرة المؤسسات الأهلية المحلية على تبني مشاريع مدرة للدخل لزيادة اعتمادها على ذاتها وبالتالي تقليل اعتمادها على التمويل المشروط.
  - تبني مبادرات لرفع قدرات المؤسسات الأهلية المحلية في مجالات التمويل وتجنيد الأموال لتكون أكثر قدرة وتمكناً من تطوير مقترحات مشاريع على قدر عال من التنافسية.
  - توعية المؤسسات الأهلية المحلية بالصفقة الكبرى ومبادئها ليكونوا أكثر دراية ومعرفة بالتزامات المانحين وبالتالي معرفة كيفية التعامل على أساسها.
  - الدعوة لتبني خطاب واضح في أنشطة تجنيد الأموال للمؤسسات الأهلية يقوم على حث المانحين بالالتزام بالصفقة الكبرى وتقديم تمويل يتواءم مع التزاماتها.
  - المطالبة والضغط بشكل فاعل على مجتمع المانحين لضمان وجود تمثيل حقيقي للمؤسسات الأهلية بحيث تكون مشارك فاعل في صناعة القرار وتطوير وتقييم برامج التمويل والمنح المخصصة للمؤسسات الأهلية.
  - تعزيز التحالفات والشراكات بين المؤسسات الأهلية وبعضها البعض لتكون بمثابة حائط أمام سياسات التمويل المشروط.
  - تعزيز الشراكات بين المؤسسات الأهلية من جهة والجهات المانحة والمؤسسات الدولية من جهة أخرى على أن تكون العلاقة قائمة على التكافؤ والشراكة والمنفعة للمجتمع.
  - تسهيل شروط مشاركة المؤسسات الأهلية في اللجان الأممية وتلك التي تقودها المؤسسات الدولية لتكون أكثر حضوراً وبصلاحيات لها معنى حقيقي لتكون قادرة على إحداث فرق وترجمة التوطين.
- **الاهتمام بقضايا مساءلة المانحين انبثاقاً من التزامات الصفقة الكبرى، على أن تكون هذه المساءلة على المستوى الوطني والتمثيلي للمؤسسات الأهلية وذلك من خلال:**
  - إطلاق لجنة مرجعية وطنية مختصة بالصفقة الكبرى لمتابعة المانحين الموقعين على الصفقة وحثهم على الالتزام بها ومساءلتهم قدر الإمكان. على أن تكون هذه اللجنة ضمن التشكيلات المظلية والتحالفات الموجودة للمؤسسات الأهلية لتشكيل مرجعية لمساءلة المانحين بشكل ممنهج يعتمد على الأولويات الوطنية ويتسق مع التزامات الصفقة الكبرى.
  - تطوير واعتماد دليل مرجعي لتقييم ممارسات التمويل والمانحين لتكون أساساً لمراجعة المانحين والضغط عليهم للالتزام بالصفقة الكبرى.

- عمل المزيد من الدراسات والأبحاث المتعمقة في مجال تمويل المؤسسات الأهلية وعلاقتها بالمانحين لاستكشاف الطرق التي يمكن من خلالها الضغط على المانحين لتحقيق قدر أكبر من الالتزام بمبادئ الصفقة الكبرى من جهة، ولمعرفة مواطن ضعف المؤسسات الأهلية التي تضطرها لقبول التمويل المشروط أو المنح التي لا تحقق روح ومبادئ الصفقة الكبرى من جهة أخرى.
- الضغط على المؤسسات الدولية لتأخذ دوراً فاعلاً في تحقيق التزامات الصفقة الكبرى وإتاحة المجال للمؤسسات الأهلية في التمويل والتوطين وبناء القدرات.
- تكثيف جهود المناصرة والتأثير لمناهضة الفكر والممارسات الاستعمارية في العمل الإنساني مقابل تعزيز التوطين.
- الضغط لزيادة ورفع مستوى تمثيل المؤسسات الأهلية المحلية في المجموعات العنقودية والدفع باتجاه تولي المؤسسات والكوادر المحلية رئاسة وتنسيق المجموعات العنقودية المختلفة.

- **إيجاد إطار عمل ذو صلاحيات قادرة على مراجعة آليات وشروط التمويل المقدم للمؤسسات الأهلية من خلال:**
  - تمثيل المؤسسات الأهلية بشكل فاعل وممثل لكل القطاعات في هذا الإطار.
  - العمل على إيجاد مرجعية تحقق التوفيق بين الأولويات الوطنية والتزامات الصفقة الكبرى وإيصال هذه المرجعية وشرحها لمجتمع المانحين.
  - البناء على الخطوة السابقة وتطوير مقياس لتحديد مدى الالتزام بمعايير الصفقة الكبرى في برامج المنح المختلفة على أن يكون هذا المقياس جزءاً أصيلاً في عملية تقييم المنح والمشاريع.
  - خلق قنوات موجدة وفاعلة مع مجتمع المانحين لمراجعة أي تحديات أو إشكاليات تحول دون الالتزام بمبادئ الصفقة الكبرى والعمل على حلها بشكل جمعي وعلى مستوى وطني.
  - تفعيل قوة عمل التوطين كآلية فعالة في تحسين وتعزيز توطين المنح والمشاريع، وتحفيزها لإصدار تقارير دورية توضح مدى التزام المانحين بالتوطين وأهم العقبات والفرص في ذلك.
  - العمل التكاملي مع جهود برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة وتضافر الجهود لتعزيز أنشطة وتدخلات بناء قدرات المؤسسات الأهلية المحلية ودعم صمودها وتطوير قدراتها.
- **العمل على تعزيز العناصر الفاعلة والمكونات الحافزة في المجتمع المدني الفلسطيني لتعزيز التوطين من خلال التالي:**
  - إيجاد مفهوم واضح ومتفق عليه وطنياً بين مكونات المجتمع المدني الفلسطيني لتكون مرجعاً للتوطين وتوضيح الالتزامات المطلوبة من المؤسسات الأهلية ومجتمع المانحين لتحقيق المفهوم بالشكل الأمثل.
  - إيجاد برامج لرفع قدرات المؤسسات الأهلية في ممارسات التوطين في القطاعات المختلفة.
  - إصدار تقرير دوري عن ممارسات التوطين وأمثلة عن نجاحها (أو فشلها) في السياق الفلسطيني وما يمكن تعلمه منها.
  - دعم الاقتصاديات المحلية والمبادرات الوطنية لتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.

- **في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة وتغول الاحتلال الإسرائيلي، نوصي بالعمل بجدية وسرعة على استعادة المؤسسات الأهلية لقدراتها ومقدراتها ودورها في العمل المجتمعي وذلك من خلال:**
  - إعطاء الأولوية للمؤسسات الأهلية في برامج إعادة الإعمار لتسترد عافيتها سريعاً وتتمكن من استكمال/ إعادة إطلاق برامجها الحيوية والضرورية لإنعاش المجتمع الفلسطيني الذي يعاني من وطأة الإبادة والاحتلال.
  - إطلاق حملات مناصرة للدفاع عن المؤسسات الأهلية التي تتعرض لتشويه من الاحتلال الإسرائيلي بهدف إغلاقها أو التضييق على عملها في فلسطين.
  - تسهيل إجراءات إنشاء وتشكيل الجمعيات الأهلية والكف عن محاولات تجريم أو تسييس مبادرات العمل الأهلي.
  - تشكيل تحالف وطني لدراسة وتحديد الأولويات الوطنية في ظل حرب الإبادة واليوم التالي لها بهدف رص الصفوف وخلق مرجعية وطنية لعمل المجتمع المدني في هذه الظروف الصعبة.
  - إطلاق مبادرة لتكوين ميثاق شرف بين المؤسسات الأهلية لمواجهة سياسات المانحين الجائرة وخاصة تلك التي تخالف التوطين أو تتعلق بانتهاك حقوق المستفيدين أو إخضاعهم لإجراءات الفحص والمراجعة قبل الاستفادة.
  - دعم المؤسسات القاعدية وإنعاشها ورفدها بالخبرات والقدرات اللازمة لها لاستكمال مسيرتها في خدمة الاحتياجات الإنسانية الملحة.
- **العمل على برمجة وتصميم التدخلات بناء على تحديد واقعي للاحتياجات وبشكل يستجيب لها على المديات القصيرة والمتوسطة والطويلة من خلال ما يلي:**
  - الاستثمار بشكل أكبر ودعم الجهود المبذولة في تحديد الاحتياجات عبر القطاعات وتعزيز مشاركة المؤسسات الأهلية هذه الجهود.
  - تصميم وبرمجة تدخلات مستندة على نتائج تحديد الاحتياجات عبر القطاعية بحيث تقدم تدخلات متكاملة وليست محصورة في صوامع. على أن تكون هذه التدخلات تحت قيادة وبتنفيذ من المؤسسات الأهلية.\
  - تبني وتعزيز التوجهات نحو الدمج ما بين العمل الإنساني والإنمائي بأكبر شكل ممكن، من خلال خلق آليات ومرجعيات توجب الجمع ما بين الأبعاد المختلفة للربط الثنائي (العمل الإنساني والتنمية) على الأقل أو الثلاثي (العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام).
  - العمل على تعزيز نظام بيئي متكامل يتم فيه الاستفادة من الخبرات المتنوعة للمؤسسات الأهلية المختلفة والبناء عليها والتقليل من الاعتماد على الخبرات الخارجية بما يؤدي إلى تشجيع "محلية" العمل الإنساني.
- **العمل على تحديد ودراسة أفضل للمخاطر المتعلقة بالعمل المجتمعي في القطاعات المختلفة وتعزيز جهود المؤسسات في ذلك من خلال:**
  - أن تكون دراسة وتحديد المخاطر جزء لا يتجزأ من عمليات تحديد الاحتياجات وتصميم المشاريع.
  - العمل على تسجيل المخاطر بشكل منتظم ووضع آليات للاستجابة لها ومعالجتها قدر الإمكان.

- العمل على تحقيق مشاركة المخاطر ما بين المؤسسات الأهلية المحلية والمانحين والمؤسسات الدولية لخفض العبء الواقع على المؤسسات الأهلية وتعزيز صمودها ومرونتها في مواجهة المخاطر.
- تسليط الضوء على المنافسة ما بين المؤسسات الأهلية في ذاتها والمنافسة مع المؤسسات الدولية على التمويل والكفاءات وعلى قيادة العمل الإنساني. إضافة إلى تقديم أطر عملية لترجيح كفة المؤسسات الأهلية المحلية ورفدها بالموارد والقدرات التي تضمن قيادتها الوطنية للتدخلات الإنسانية.

الملحقات

المقابلات المعمقة

#	الاسم	الصفة	التاريخ
.1	أمجد الشوا	شبكة المنظمات الأهلية	3 أغسطس 2023
.2	ماهر داودي	القنصلية العامة للسويد في القدس	2 أكتوبر 2023
.3	بهية عمرة	جمعية الإغاثة الطبية	6 سبتمبر 2024
.4	أحمد عاشور	مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي	9 أكتوبر 2024
.5	جميل سوالمة	مدير مكتب أكشن ايد - فلسطين	3 أكتوبر 2024
.6	جريس ايريري	أكشن ايد	27 سبتمبر 2023
.7	أحمد دهمان	الإغاثة الزراعية	07 سبتمبر 2023
.8	سابينا هندشن - تيري بولاتا	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	14 سبتمبر 2023
.9	عبد الله شرشرة	مدير جمعية أجيال للإبداع والتطوير	29 سبتمبر 2024
.10	ألكس ماسون	شبكة نير	9 أغسطس 2023

مايو 2025

جميع الحقوق محفوظة لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه الدراسة كالتالي:

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. 2025. *الصفقة الكبرى: التمويل في فلسطين بين الشعار والتطبيق – دراسة حول واقع تطبيق التزامات الصفقة الكبرى في فلسطين.*